مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 16 كانون الثاني 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

- وزير القضاء سيحاول التسريع في الخطة لإقرار مشاريع القوانين في الدورة الشتوية

- مؤشر الديمقراطية: الأغلبية تدعم حق المحكمة العليا لإلغاء القوانين

- عاموس هرئيل: التهديد بالانفجار في الضفة يحوم فوق هارتسي هاليفي رئيس الأركان الجديد

- رئيس قسم التخطيط بالجيش: الخلافات داخل المجتمع الإسرائيلي تزداد لأسباب سياسية

- محكمة تأمر بإطلاق سراح طفل لأم مهاجرة اعتقل بالقرب من مدرسته (الصف الثاني)

- سارة نتنياهو تقرر تعيينات رئيس اركان الجيش ورئيس الموساد والشاباك

- مقتل الفلسطيني احمد كحلة في سلواد برصاص الجنود والجيش يدعي أنه حاول المس بالجنود وشقيقه ينفي

معاريف:

- التغييرات في الجهاز القضائي: الائتلاف على استعداد لإيجاد حل وسط على خلفية الاحتجاج الشعبي لكن طريقة تعيين القضاة سيتم تغييرها

- نتنياهو: المصوتون علموا بإجراء الإصلاحات في الجهاز القضائي

- هارتسي هاليفي يبدأ مهامه رئيسا للأركان بدل كوخافي

- بن غفير لقيادة الشرطة: قريبا سننشر الخطة لاستعادة السيادة

- فتى من وادي عارة متهم بالتخطيط لوضع عبوة ناسفة كبيرة في القدس بعد ان تعلم نظريا اعدادا العبوات الناسفة؟

يديعوت احرونوت:

- اليوم يبدأ هارتسي هاليفي رئيس أركان الجيش الجديد مهامه

- المراسل العسكري يوسي يهوشوع: التحديات لرئيس الأركان الجديد: إعداد الجيش للحرب القادمة والنووي الإيراني والساحة الفلسطينية

- الليكود يهدد قضاة المحكمة العليا: إذا تم الغاء تعيين درعي وزيرا فإنه سيتم تسريع القوانين لتقليص صلاحيات المحكمة العليا

- هرتسوغ: الخلافات واسعة بين الائتلاف والمعارضة حول المحكمة العليا

- ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة بنسبة 5.3في المئة وهو رقم قياسي منذ 20 عاما

- خفض سعر البنزين بـ13 أغورة

- مقتل جندي واصابة ثلاثة آخرين بانفجار قنبلة وجدها أحد الجنود خارج المعسكر

- مقتل فلسطيني في سلواد برصاص الجنود بادعاء انه رفض التوقف وحاول خطف سلاح جندي

تايمز أوف اسرائيل:

. استطلاع رأي: الإسرائيليون منقسمون بشدة حول المحاكم والحقوق، لكنهم متحدون في التشاؤم وانعدام الثقة

. الحكومة تكشف عن خطة اقتصادية "طارئة" لتقليل الزيادات في الفواتير والوقود والضرائب

. مجلس الوزراء يوافق على تعيين عضو الكنيست اليميني المتطرف ماعوز مشرفًا على البرامج الخارجية في المدارس

* * *

عين على العدو الإثنين 16-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 19 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وضبطت أسلحة وعتادا، كما تعرضت القوات لإطلاق نار في قباطية وفي نابلس.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :أعلن الجيش عزمه تدمير المنزل الذي كان يسكن فيه **محمد صواف** منفذ عملية منطقة أريئيل الصناعية التي قُتل فيها "موتي اشكنازي ومايكل لاديجين وتامير افيحاي"، وأصيب 4 آخرون.
- **يديعوت أحرونوت** :في غضون أسبوعين، سيتعين على الحكومة الرد على الالتماس الذي تقدمت به حركة "ريغافيم" اليمينية إلى المحكمة العليا للأمر **بإخلاء قرية خان الأحمر**، واستعداداً للرد والحكم في القضية التي تعد من أكثر القضايا تفجراً في الساحة السياسية، قام أعضاء كنيست من حزب عوتسما يهوديت الذي يتزعمه بن غفير، في ظل إجراءات أمنية مشددة بجولة في المكان الذي سيتم طرد أهالي خان الأحمر إليه.
- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة بين "افني حيفنس ومعبر التأنيم."
- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب بيت أمر.
- **إنقاذ بلا حدود** :تعرض حافلة للمستوطنين لإطلاق نار على طريق غوش عتصيون-الخليل، هناك أضرار ولا إصابات.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :حول الحادث قرب سلواد أمس، الفلسطيني حاول الاستيلاء على سلاح أحد الجنود في المكان ما دفعهم لإطلاق النار عليه، يجري التحقيق في الحادث.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **معاريف** :أكثر من نصف مليون "إسرائيلي" زاروا الإمارات منذ توقيع اتفاقات التطبيع.

- **مكورريشون** :البيت الأبيض يعلن عن العثور على 5 صفحات إضافية من وثائق سرية في منزل بايدن تعود إلى فترة إشغاله منصب نائب للرئيس أوباما.
- **قناة i24:** إمام إيراني معارض معروف للنظام الإيراني قام مؤخراً بزيارة سرية إلى "إسرائيل" والتقى بأشخاص في دائرة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أكد مقرب من نتنياهو مشاركته في الاجتماع.
- **القناة 13 العبرية** :يصل رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن إلى القاهرة غداً للمشاركة في القمة الثلاثية مع الأردن ومصر، في إطار التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي والدولي وتنسيق مواقفها تجاه التحركات السياسية والإقليمية.

الشأن الداخلي:

- **القناة 13 العبرية** :اليوم الإثنين ستجري مراسم تولي الجنرال "هرتسي هاليفي" منصب رئيس أركان "الجيش الإسرائيلي"، خلفاً للجنرال "أفيف كوخافي."
- **القناة 12 العبرية** :الانتهاء من فحص ظرف مشبوه وصل لمكتب رئيس الوزراء من قبل طواقم المتفجرات، ولم يتم العثور على شيء، تم تحويل الظرف لمزيد من الفحص من قبل الشرطة.
- **إيتماركوهين** :مئات المتظاهرين الحريديين يحاولون اقتحام متجر الهواتف المحمولة -متجر أجهزة غير حلال- في القدس.
- **معاريف** :مؤشر الديمقراطية السنوي يشير إلى تدني ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة إلى أدنى مستوى.
- **يديعوت أحرونوت** :أصدر الوزير بن غفير أمراً لقائد الشرطة بالتحقيق في عنف عناصر الشرطة ضد المتظاهرين الحريديين في القدس.
- **0404العبري** :منظمتا "إم ترتسو" و"بتسلمو" بعثتا برسالة احتجاج إلى إدارة "هيئة البث الإسرائيلية" ووزير الاتصالات "شلومو قرعي" طالبوا فيها بطرد فريق برنامج "شوسمو" لرفعهم أعلام فلسطين خلال البرنامج في "قناة مكان" في تحد لقرار وزير الأمن القومي بن غفير.
- **مكتب نتنياهو** :قررت "الحكومة الإسرائيلية" إنشاء وزارة جديدة باسم "وزارة الإعلام" التي سترأسها الوزيرة "غاليت ديستال أتبريان."

- **صحيفة معاريف** :وزير الخارجية "إيلي كوهين" يقرر تعيين "رونين ليفي" 48 عاما الملقب بـ"ماعوز" مديرا عاما لوزارة الخارجية خلفاً للدبلوماسي المخضرم ألون أوشبيز الذي أعلن استقالته صباح أمس.
- **القناة 14 العبرية** :عضو الكنيست من حزب الليكود "تالي غوتليب" تهاجم رئيسة المحكمة العليا "استر حيوت" وتصفها بالكاذبة والمحرضة، وتطالبها بالاستقالة من منصبها.
- **القناة 12 العبرية** :رئيس الوزراء نتنياهو في مستهل جلسة الحكومة: "ملايين الإسرائيليين صوّتوا دعما لإصلاح النظام القضائي."
- **المتحدث باسم جيش العدو** :سمح بالنشر: مقتل جندي وإصابة 3 آخرين أحدهم بحالة خطيرة نتيجة انفجار ذخيرة الليلة في قاعدة للجيش في الأغوار.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"موشيه يعالون"** :"البلد الذي يقوم فيه رئيس الوزراء بتعيين القضاة يطلق عليه اسم: الديكتاتورية، أيضاً عندما يتهم رئيس الوزراء من قبل بلاده بالفساد الجنائي يكون اسمه: دكتاتورية المجرمين، اذهبوا للاحتجاج قبل فوات الأوان."
- **نتنياهو"** :أبعث بأحر التعازي لأسرة الراحل دينيس زينوبييب من لواء كفير الذي قتل الليلة بانفجار ذخيرة."
- **عضو الكنيست "نسيم فاتوري"** :"إن نسيتك يا أورشليم تنساني يميني، وإن تنسى يميني ستذكر شمالي، شلّت يميني إن نسيتك أورشليم."
- **"زهافا غالؤون"** :"مظاهرة السبت هي مصدر أمل وإلهام لمئات الآلاف من الإسرائيليين، مطلوب بعض القرارات الشجاعة، للتصرف بطريقة غير عادية، إذا اختار المزيد من الأشخاص والمنظمات استراتيجية الاضطراب والمقاومة، أعتقد أنه يمكننا إحداث التغيير."

* * *

مقالات

i24news: رئيس الدولة يتسحاك هرتسوغ: الخلاف حول إصلاحات النظام القضائي 'يمزق أمتنا إلى أشلاء'

"أركز اليوم على تحركين حاسمين أعتقد أنني كرئيس أتحمل مسؤوليتهما: تجنب أزمة دستورية غير مسبوقة تاريخيا ووقف الانقسام المستمر داخل أمتنا"

عقب الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ من مقر إقامة الرئيس في القدس، على التطورات و**المشاهد التي اكتسحت الشارع الإسرائيلي بشأن التغييرات المقترحة للحكومة الجديدة على النظام القضائي**" نحن بين قبضتي خلاف عميق يمزق أمتنا إلى أشلاء. هذا الصراع يقلقني بشدة كما يقلق الكثيرين في جميع أنحاء إسرائيل والشتات." وشدّد الرئيس، الذي وصف نظام العدالة بأنه أحد "أسس الديمقراطية الإسرائيلية"، على أهمية حماية هذا الفرع بوجه التدخل السياسي من طرف الحكومة.

وأقر هرتسوغ بالجدل العام العنيف الدائر، بما في ذلك المظاهرات الجارية في جميع أنحاء البلاد، والتي شهدت خروج حوالي 80 ألف شخص مساء السبت تحت المطر في وسط تل أبيب للاحتجاج ضد خطة وزير القضاء ياريف ليفين لإصلاح النظام القضائي. وأضاف هرتسوغ بهذا الصدد: "أنا أحترم النقد الموجه إلي، لكني الآن أركز على تحركين حاسمين أعتقد أنني كرئيس أتحمل مسؤوليتهما حاليا: تجنب أزمة دستورية غير مسبوقة تاريخية ووقف الانقسام المستمر داخل أمتنا."

ويقول منتقدون **إن خطة ليفين ستضعف الرقابة القضائية على القوانين التي يقرها الكنيست الإسرائيلي** .فيما يقول مؤيدو **الإصلاح إن المحكمة العليا أصبحت مسيسة وحزبية أكثر مما يتوجب**. ومن المتوقع أن تعلق الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على الاحتجاجات والجدال الجاري خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء يوم الأحد.

* * *

i24news: خبير قانوني: خطة ياريف ليفين لإصلاح الجهاز القضائي تنذر بحرب أهلية في إسرائيل

يجب الفهم أن وظيفة المحكمة العليا أن تبحث في مدى قدرة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أن تمارس عملها مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تحافظ على حقوق الأقليات

أجرت قناة i24news لقاء مع بروفيسور محمد وتد عميد كلية الحقوق في صفد وباحث في معهد الأمن القومي. وجه الصحافي والمحرر في القناة الإخبارية باللغة العربية أدهم حبيب الله أسئلة للضيف عن أكثر القضايا اشتعالا في الشارع الإسرائيلي والتي تهدد بانقسام المجتمع بين مؤيد ومعارض للبرنامج الإصلاحي

المطروح من قبل وزير القضاء الإسرائيلي ويهدف إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا، في "خطوة انقلابية" يراها البعض خطيرة وتقوض نظام العدالة في إسرائيل ويراها أهل اليمين على وجه الخصوص ضرورية وشرعية بحكم التصويت الذي أفرز حكومة يمينية متدينة بامتياز .

يقول البروفيسور "سيترتب على التعديلات التي يصبو إليها وزير العدل في نهاية الأمر القضاء على سلطة القانون في إسرائيل. والقضاء على محكمة العدل العليا. أي القضاء على الملاذ الأول والأخير لأي مواطن سواء أكان من اليمين أو اليسار. في عدم وجود سلطة قضائية التي هي حارسة البوابة الواضحة اليوم وعدم وجود أي فصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قد يجد كل المواطنين في الدولة أنفسهم يحاربون بعضهم البعض على ما يسمى الديمقراطية وسلطة القانون ."

"ويجب الفهم أن وظيفة المحكمة العليا أن تبحث في مدى قدرة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أن تمارس عملها مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تحافظ على حقوق الأقليات. وليس المقصود بالأقليات المواطنين العرب وحدهم بل النساء مثلا أو الجندرية أو أي أقلية مستضعفة."

نشير إلى أن خطة ليفين الإصلاحية تشتمل على عدة بنود أولها أ- تقليص صلاحيات المحكمة العليا ومنعها من إلغاء قوانين تسنها الكنيست وتتناقض مع قوانين أساس تعتبر دستورية.

ب- إلغاء ذريعة عدم المعقولية بنظر المحكمة في قرارات تتخذها الحكومة.

ج- تعزيز قوة السياسيين في لجنة تعيين القضاة وعدم إشراك نقابة المحامين فيها.

* * *

i24NEWS: ما هي التحديات التي ستواجه رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية الجديد هرتسي هاليفي؟

هاليفي يبدأ غدا مهام منصبه رئيسا لهيئة الأركان الإسرائيلية وسيواجه خلال ذلك عدد من التحديات

يبدأ رئيس هيئة الأركان للجيش الإسرائيلي الـ23 مهام منصبه اليوم الاثنين، وفورا بعد حصول على الترقية لرتبه لواء سيلقي كلمته العلنية الأولى في ديوان رئيس الحكومة كرئيس هيئة أركان، وعندها سيمثل هيئة الأركان العامة . ومن المتوقع أن يستمر هاليفي بالضبط من النقطة التي توقف فيها رئيس هيئة الأركان المنتهية ولايته آفيف كوخافي، في محاولة للدفاع عن الجيش الإسرائيلي من التدخل السياسي والحفاظ على وحدة القيادة، خصوصا في الضفة الغربية، وتجنب تعيين ضباط من قبل جهات خارج الجيش الإسرائيلي .

وذكرت القناة "13" أنه رغم أن كافة رؤساء هيئة الأركان يفضلون الحديث عن ايران، لأنه الأكثر جاذبية ويتضح خلال الحديث عنه الشخصيات الجيدة والشريرة في القصة، لكن هاليفي يفهم أنه من بين الميادين

الأكثر الحاحا وانفجارا هو الضفة الغربية، والذي يتأثر من عوامل داخلية، مثل أحداث الحرم القدسي، وهذا العام سيتزامن عيد الفصح مع شهر رمضان، وهذا بحد ذاته توقيت ملغوم قابل للانفجار .ومهمة كبيرة أخرى سيتعامل معها هاليفي هي حماية عناصر الجيش الاسرائيلي، وسيحاول العمل للحفاظ على الضباط الضغار، والحفاظ ايضا على صورة الضباط الكبار التي تضررت خلال السنوات الأخيرة .

* * *

i24news: الحكومة الإسرائيلية تناقش "الإعفاء من تأشيرة الدخول للولايات المتحدة"

صحيح أن معاداة السامية في ازدياد، لكن هذا لن يكون السبب الوحيد لهجرة اليهود الى البلاد، سيتدفق عدد كبير الى البلاد، سياسة الحكومة ستكون المضي قدما

أجرت الحكومة الإسرائيلية الأحد نقاشا خاصا حول الإعفاء من التأشيرة للولايات المتحدة، واستمعت الى ايجازات من وزير الداخلية آرييه درعي اوضح خلالها اين تقف الاتصالات مع الأمريكيين . ومن المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة خلال الأيام القادمة بنشر نسبة رفض طلبات التأشيرة التي يقدمها إسرائيليون، وفي حال كانت أقل من 3في المئة فإن إسرائيل يمكنها ان تقبل للانضمام الى برنامج الإعفاء، مع ذلك يتطلب الأمر من إسرائيل المزيد من الخطوات، من بينها قوانين مناسبة بالكنيست. ويقدر مسؤولون أمريكيون أن تكون نسبة الرفض أقل من 3في المئة .

وأشار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في النقاش إلى أن هذه خطوة هامة وتوجد فرصة لدفع قضية الإعفاء من التأشيرة لدخول الولايات المتحدة . وقال نتنياهو إن "إسرائيل تزداد قوة، سنجتاز الولايات المتحدة في نمونا، تجاوزنا اوروبا بالفعل. سنقود بذلك عملية جذب للهجرة من الغرب إلى إسرائيل حتى نحسن الظروف. صحيح أنه حتى الآن تتزايد معاداة السامية، لكن هذا لن يكون السبب الوحيد لهجرة اليهود الى البلاد، سيتدفق عدد كبير من الناس الى البلاد، سياسة الحكومة ستكون المضي قدما، ومحاولة استغلال شباك الفرص هذا ."

يُذكر أن النائب الإسرائيلي داني دانون، أكد للسفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نيديس،نهاية العام المنصرم، أن حزب الليكود برئاسة رئيس الوزراء المقبل بنيامين نتنياهو سيعزز برنامج الإعفاء من التأشيرة الأمريكية، وذلك بعد وصول الحكومة الجديدة إلى السلطة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مجلس الوزراء يوافق على تعيين عضو الكنيست اليميني المتطرف ماعوز مشرفًا على البرامج الخارجية في المدارس

ردا على لتعيين السياسي المعاد للمثليين، انضم حوالي 160 أكاديميًا إلى قائمة المحاضرين المستعدين القدوم إلى المدارس للتحدث مجانًا

صادق مجلس الوزراء يوم الأحد على تسليم سلطة على المناهج الخارجية في نظام التعليم لعضو الكنيست آفي ماعوز من فصيل "نوعام" المعادي للمثليين. وقال مكتب رئيس الوزراء في بيان إنه تمت الموافقة على "نقل مجالات العمليات والصلاحيات من وزارة التربية والتعليم ووزارة المساواة الاجتماعية إلى مكتب رئيس الوزراء وفق اتفاقيات الائتلاف"، حيث سيديرها ماعوز. ونقل الصلاحيات، المتفق عليه في صفقة ماعوز الائتلافية مع الليكود، سوف يجعله المشرف على أحد المكونات الرئيسية في مناهج الطلاب التعليمية. وقد أثار التعيين موجة من الانتقادات والقلق، حيث قالت العديد من البلديات المحلية إنها لن تسمح بإدخال محتوى مناهض لمجتمع الميم أو محتوى غير ليبرالي لمدارسهم.

ورداً على تعيين معوز، ذكرت صحيفة "هآرتس" أن حوالي 160 من أعضاء هيئة التدريس من مختلف المؤسسات الأكاديمية قد سجلوا في قاعدة بيانات جديدة للمحاضرين المتطوعين الذين يرغبون في الحديث أمام الطلاب في المدارس مجانًا، والتي تشكلت ردًا على السلطات الجديدة لعضو الكنيست اليميني المتطرف للموافقة على البرامج. وقال التقرير إن 40 مدير مدرسة قد اتصلوا بالفعل بأكاديميين من القائمة.

وترشح ماعوز، الذي تم انتخاب فصيله المكون من رجل واحد ضمن تحالف مع حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف، في حملة مبنية على أساس برنامج من التعصب ضد المثليين والتيارات اليهودية غير الأرثوذكسية، شملت لوحات إعلانية تصف المثلية الجنسية والتيار الإصلاحي اليهودي على أنهما شذوذ. ويعتبر ماعوز من أكثر المشرعين تطرفا في الحكومة.

ووعد ماعوز بالعمل من أجل سحب حقوق مجتمع الميم وتنفيذ قواعد تحظر النقل العام يوم السبت، من بين خطوات محافظة أخرى. وأصر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على أنه لن يسمح بإلحاق ضرر بحقوق مجتمع الميم في إسرائيل.

وقالت الرابطة الوطنية لأولياء الأمور إنه "لا مكان للمواقف غير الليبرالية في نظام التعليم العام" وتعهدت بمحاربة أي محاولة لتقديم مثل هذا المحتوى.

وبصفته نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء، من المقرر أيضًا منح ماعوز مكتب جديدًا لـ"الهوية اليهودية" وسلطة على سياسات الهجرة. وفي ديسمبر، أثار ماعوز الغضب من خلال مقارنة الحكومة المنتهية ولايتها باليهود الهيلينيين الذين تم تصويرهم على أنهم الأشرار في قصة عيد الأنوار (حانوكا)، عندما ألقى خطابًا في الكنيست ضد "ظلام" القيم التقدمية. الروح التي حاول اليونانيون والهلينيين غرسها في الشعب اليهودي هي الظلام الحقيقي"، قال ماعوز، بعد أن غنى عدة أسطر من أغنية الحانوكا الشهيرة، "جئنا لطرد الظلام." وقال: "أي شخص يحاول إيذاء اليهودية الحقيقية هو الظلام. أي شخص يحاول إنشاء ما يسمى بالدين الليبرالي الجديد هو الظلام. أي شخص يحاول – عن طريق الإخفاء والتعتيم المتعمدين – غسل دماغ بني إسرائيل بأجنداتهم، دون علم الوالدين، هو الظلام." كما انتقد ماعوز حالة التعليم، مدعيا أنه "متأثرا بالدول الأجنبية، والصناديق والمنظمات الأجنبية والأجندات الأجنبية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الحكومة تكشف عن خطة اقتصادية "طارئة" لتقليل الزيادات في الفواتير والوقود والضرائب

على الرغم من كونه وعدا انتخابيا مركزيا، لم تقدم الحكومة بعد خطة شاملة لمكافحة غلاء المعيشة؛ ونتنياهو يقول إن إجراءات الإنعاش ستكون مثل "وضع عصى في عجلة التضخم"

بقلم كاري كيلر-لين

أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش عن خطة إنعاش حكومية لمكافحة غلاء المعيشة مساء الأربعاء، ووعدا بتجميد أو خفض زيادات الأسعار التي تؤثر على فواتير الخدمات الأساسية والوقود وضرائب الممتلكات البلدية. وقال نتنياهو: "ستعمل هذه الخطوات على خفض النفقات الشهرية على الفور لكل أسرة في إسرائيل"، مضيفا أنه نظرا لأن هذه هي النفقات الأساسية التي تؤثر على الاقتصاد بأكمله، فإن خفض التكاليف سيكون مثل "وضع عصى في عجلة التضخم"، الذي بلغ 5.3في المئة نهاية عام 2022.

إلى جانب سموتريتش، قال نتنياهو للصحفيين إن خطة حكومته المكونة من أربع نقاط ستعمل على: تجميد معدلات ضريبة الأملاك البلدية لمدة عام واحد؛ خفض الضرائب على الوقود بمقدار 0.10 شيكل للتر حتى نهاية عام 2023، مما يؤدي فعليا إلى التراجع عن زيادة سعر الوقود بقيمة 0.09 شيكل في شهر يناير، نظرا إلى تحديد أسعار وقود 95 أوكتان شهريا من قبل الحكومة؛ خفض زيادة سعر الكهرباء المقررة لشهر يناير بنسبة

8.2في المئة إلى 2.5في المئة فقط؛ وبالمثل، خفض الزيادة المخطط لها في أسعار المياه بنسبة 3.5في المئة إلى 1في المئة فقط. ووصف نتنياهو وسموتريتش الخطة بأنها "تدابير طارئة"، ووعدا بأن مبادرات أخرى، بما في ذلك معالجة أزمة الإسكان، والوفاء بوعد الليكود الانتخابي بتوفير تعليم مجاني في مرحلة الطفولة المبكرة، وإصلاحات لتعزيز المنافسة، سترافق عملية تشكيل ميزانية الدولة. وسط ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار المساكن وضغوط الاقتصاد الكلي، تعد قضية مكافحة تكلفة المعيشة في قمة اهتمامات الناخبين الإسرائيليين، ووعد انتخابي مركزي من نتنياهو وشركائه اليمينيين والمتدينين في الائتلاف.

على الرغم من أنها ليست خطة شاملة، إلا أن نتنياهو قال إن تجميد سعر الفائدة الأساسي وتخفيض الزيادات سوف "يبطئ وتيرة التضخم ويبدأ في قلب العجلة إلى الوراء". وأعلن عدد من كبار المصنعين مؤخرا عن زيادات كبيرة في الأسعار، مستشهدين جزئيًا بارتفاع تكاليف الطاقة. ليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء المصنّعون سوف يتراجعون الآن عن زيادة الأسعار، أو أنهم سيستفدون من الأرباح المفاجئة.

كإجراء إضافي للمساعدة في تخفيف الزيادة المتبقية في أسعار الطاقة بنسبة 2.5في المئة، قال رئيس الوزراء ووزير المالية إن 300 ألف من المحتاجين في إسرائيل سيحصلون على منحة بقيمة 200 شيكل (58 دولار) للمساعدة في تغطية تكاليف الكهرباء المتزايدة الآن، والتي أوضح مكتب رئيس الوزراء لاحقًا أنه يأتي بدلا من الانتظار حتى أكتوبر للحصول على منحة تدفئة يقدمها الضمان الاجتماعي. ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه المنحة الصغيرة ستكون مكملة لمنحة أكتوبر الأكبر، أو سلفة من المبلغ. بالإضافة إلى ذلك، لن تشهد 100 ألف شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ارتفاعا في معدل الكهرباء. ولم يتم الإفصاح عن معايير تحديد الشرك المؤهلة لذلك.

وقال سموتريتش أيضا أنه في وقت سابق من هذا الشهر، تم رفع الدعم الحكومي لذوي الإعاقات وكبار السن، وتم تعديل ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي والضرائب الصحية بما يتماشى مع زيادة مؤشر الأجور وأسعار المستهلك، وفقا لمكتب رئيس الوزراء. كما تم زيادة قيمة الإعفاءات الضريبية بشكل طفيف، من 223 شيكل إلى 235 شيكل.

وأشارت الأمثلة التي قدمها مكتب رئيس الوزراء إلى تخفيضات في التكاليف تتراوح من 70 شيكل شهريا لعائل واحد متوسط الأجر ليس لديه أطفال، إلى 368 شيكل لأسرة مكونة من والدين يعملان وطفلين. ولم تذكر الخطة ما إذا كانت الحكومة ستمدد الإعفاءات الضريبية للآباء العاملين لأطفال تتراوح أعمارهم بين 6-12 عاما، والتي سنها وزير المالية السابق أفيغدور ليبرمان العام الماضي ومن المقرر أن تنتهي صلاحيتها في فبراير.

وقال سموتريتش إن "معظم هذه التغييرات لا تتطلب مخصصات في الميزانية" ويمكن أن تدخل حيز التنفيذ على الفور. ودار الكثير من الجدل حول كيفية التعامل مع تجميد معدل ضريبة الأملاك البلدية، حيث يقتطع الإجراء زيادة متوقعة بنسبة 1.37في المئة في الأموال من خزائن البلديات. وقال وزير المالية إن وزارة الخزانة سوف تجد طريقة لسد الفجوات.

وتتماشى السياسات المقدمة مع الإجراءات الأخرى التي أعلنها ليبرمان في فبراير الماضي، خلال فترة ولايته القصيرة التي استمرت عاما ونصف العام على رأس مالية الدولة. وقال سموتريتش، الذي يدعم السوق الحرة مثل ليبرمان ونتنياهو، إنه يخطط لاتباع مسار مماثل لسلفه في أزالة الحواجز. وأكد مجددا على التزامه بدفع الإصلاحات التي تتعامل مع المستوى العالي لتركيز السوق في إسرائيل، لزيادة المنافسة، وكسر الاحتكارات في تصنيع وإنتاج المواد الغذائية، والحد من التنظيم والبيروقراطية، وقال إنه يخطط لتقديم السياسات ذات الصلة إلى جانب ميزانية الدولة.

ومع ذلك، من المقرر أن يحتفظ سموتريش بالسيطرة على أموال الدولة لنصف ولاية الحكومة فقط. في عام 2025، سيحل زعيم "شاس" أرييه درعي – أحد أكثر السياسيين اشتراكيين في الكنيست – مكانه وقد يتبع خطاً مختلفاً، إذا لم يتم رفض تعيينه الوزاري من قبل المحكمة العليا.

في غضون ذلك، أشار سموتريتش أيضا إلى مبادرته مؤخرًا لحمل المشرعين وكبار موظفي الخدمة المدنية على الموافقة على تخفيض زيادة رواتبهم المقررة بنسبة 15في المئة تقريبا إلى زيادة بنسبة 5.1في المئة فقط، وهو إجراء لا يزال بحاجة إلى موافقة الكنيست. وقال سموتريتش إن "هذه خطوة مهمة لنكون قدوة والمسؤولية، حتى لا نثقل كاهل ميزانية الدولة والأزمة."

وفي شهر يناير، رفع بنك إسرائيل سعر الفائدة إلى 3.75في المئة، مسجلا أعلى مستوى لها منذ عام 2008 في محاولة للحد من التضخم. وارتفعت أسعار المنازل بنسبة 20في المئة منذ يناير 2022، وفقا للقناة 12.

ووجدت دراسة أجراها معهد الديمقراطية الإسرائيلي أن الفروق الحقيقية في الأسعار متباينة بشكل كبير بين إسرائيل والولايات المتحدة، حيث ارتفع مستوى الأسعار في إسرائيل بنسبة 40في المئة عن المستوى في الولايات المتحدة في عام 2021، والقوة الشرائية الحقيقية للأجور بنسبة 44في المئة أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة. وارتفعت الأسعار في إسرائيل بنسبة 17في المئة أعلى من منطقة اليورو في نفس العام، في حين أن القوة الشرائية الحقيقية للأجور في إسرائيل تراجعت بنسبة 10في المئة عن نفس المنطقة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: قادة الاحتجاجات يحضون على إعلان الإضراب للضغط على الحكومة للتراجع عن خطتها لإصلاح القضاء

عضو الكنيست السابق عن حزب "ميرتس" يائير غولان يتعهد بوقف النشاط الاقتصادي حتى تسحب الحكومة تغييراتها المقترحة؛ قائد حركة "الرايات السوداء" يقول إن بعض الشركات تستعد لإعلان الإضراب

تعهد قادة الاحتجاجات الذين يقفون وراء المظاهرات ضد حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الجديدة وخططها لتغييرات شاملة في نظام القضاء يوم الأحد بتضمين الإعلان عن الإضراب في جهودهم لوقف الإصلاح الذي يقولون إنه سيدمر الطابع الديمقراطي للبلاد.

متحدثا بعد يوم من مشاركته في مظاهرة حاشدة في تل أبيب، قال عضو الكنيست السابق عن حزب "ميرتس"، يائير غولان، لموقع "واينت" الإخباري إن قادة الحملة يهدفون إلى تنظيم إضرابات بالإضافة إلى استمرار المظاهرات العامة. وقال غولان "أدعو إلى الاستخدام الواسع للأداتين المتاحتين للمواطنين الذين ليسوا على استعداد للاستيقاظ ذات صباح واكتشاف أنهم لم يعودوا يعيشون في دولة ديمقراطية – وهاتان الأداتان هما الحق في التظاهر والحق في الإضراب."

ودعا غولان، الذي شغل في السابق أيضا منصب نائب قائد الجيش الإسرائيلي، إلى تنظيم إضرابات من شأنها "شل الاقتصاد حتى تدرك هذه الحكومة الشريرة أنه لا يمكنها ببساطة إلغاء الديمقراطية." وقال إن المزيد والمزيد من قطاعات الاقتصاد ستنضم إلى الاحتجاجات. نظم العشرات من المحامين في جميع أنحاء البلاد إضرابا لمدة ساعة واحدة يوم الخميس، مع تظاهرات ضد الإصلاح القضائي أمام المحاكم في القدس وحيفا وتل أبيب. وحذر غولان من أن المظاهرات الأسبوعية "لن تكون كافية." وقال غولان "ينبغي علينا تصعيد [الاحتجاجات]. إن عصابة نتنياهو الهدامة لن تفهم أننا جادون حتى تشل الحياة الاقتصادية، ولا يتم تقديم الخدمات، ويتم إغلاق الطرق"، مضيفا أن "النضال سيكون مريرا وصعبا ولكن بالإصرار والشجاعة والمثابرة سننتصر. يجب إنقاذ إسرائيل."

وقال قائد حركة "الرايات السوداء" الاحتجاجية، روي نيومان، لأخبار القناة 12 يوم السبت إنه على علم بترتيبات يتم اتخاذها لتنظيم" إضرابات من قبل شركات." وقال نيومان "هذا الاحتجاج سيستع."

تجمع ما لا يقل عن 80 ألف شخص في ميدان "هابيما" في تل أبيب على الرغم من هطول الأمطار للتنديد بخطط الحكومة لإجراء تغييرات كاسحة على نظام العدالة الإسرائيلي. وعلى غرار ذلك، نُظمت مظاهرات أصغر في القدس وحيفا.

وقالت حركة "كرايم مينستر(Crime Minister) "، إحدى الجماعات المنظمة للمظاهرات، إن الاحتجاجات ستتواصل في الأسابيع المقبلة. وقال الحركة عقب مظاهرة السبت "سيستغرق هذا وقتا. لا تضعوا أي خطط لأيام السبت المقبلة. هذه البداية فقط." وفي رسالة موجهة إلى نتنياهو، الذي يمثل حاليا للمحاكمة في تهم فساد، كتبت الحركة، "هل تعتقد حقا أن بإمكانك تفكيك نظام القضاء لتجنب السجن؟" بالإضافة إلى كرايم مينستر، تدعم الاحتجاجات مجموعات أخرى من ضمنها "إين متساف" (مستحيل) والرايات السوداء. في عام 2020 نظمت الحركات الثلاث ومنظمات أخرى مظاهرات أسبوعية طالبت باستقالة نتنياهو بسبب مزاعم الفساد ضده. واستمرت هذه الاحتجاجات في ليلة كل سبت لأكثر من ستة أشهر. كما تم دعم المظاهرات ضد الحكومة الجديدة من قبل العديد من المنظمات الأخرى بما في ذلك "الأجودة- جمعية المثليين/مثليات ومزدوجي الميول الجنسية ومتحولي الجنس الإسرائيليين"، والحركة من أجل جودة الحكم وحركة الكيبوتسات.

وتعهد زعيم حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس، الذي شغل منصب وزير الدفاع في الحكومة السابقة، بمواصلة النضال ضد خطة الإصلاح القضائي بعد مشاركته في المظاهرة ليل السبت. وقال غانتس "سنواصل العمل ضد هذا الانقلاب في النظام ومن أجل إصلاحات – ولكن فقط باتفاق واسع."

وقالت رئيسة حزب "العمل" ميراف ميخائيلي "الشتاء لا يخيفنا وأنتم بالتأكيد لا تخيفونا. لن نسمح لكم بتدمير الديمقراطية." وقلل حلفاء نتنياهو من أهمية الاحتجاجات واتهموا وسائل الإعلام بالتغطية المنحازة. وعلى الرغم من تحذيرات الشرطة من احتمال وقوع أعمال عنف ودعوة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير للشرطة لقمع أي اضطرابات، انتهت المظاهرات بشكل سلمي إلى حد كبير، مع تسجيل عدد قليل من المناوشات الصغيرة بين المتظاهرين وقوات الشرطة.

تمثل المظاهرة الأسبوع الثاني الذي يخرج فيه معارضو حكومة نتنياهو إلى الشوارع للاحتجاج على مقترحات وزير العدل ياريف ليفين لتقييد وكبح القضاء الإسرائيلي المستقل من خلال تقييد صلاحيات المراجعة القضائية لمحكمة العدل العليا وتعزيز السيطرة السياسية على تعيين القضاة.

ويقول منتقدو الخطط، ومن ضمنهم كبار المسؤولين القضائيين والقانونيين الحاليين والسابقين وكذلك الخصوم السياسيين لنتنياهو، إن إصلاحات ليفين ستعرض الحقوق المدنية وحقوق الأقليات الأساسية للخطر من خلال القضاء على صلاحية المحكمة العليا لإلغاء القوانين والقرارات الحكومية، ومنح الأغلبية الحاكمة السيطرة على تعيين القضاة – مما يعني أنه لن يعود بإمكان القضاء أن يعمل كقوة كبح في مواجهة سوء استخدام القيادة السياسية لسلطتها. ويقول مؤيدو التغييرات إن المحاكم أخذت لنفسها صلاحيات مفرطة وأصدرت أحكاما تتحدى إرادة الناخبين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يقلل من أهمية المظاهرة ضد حكومته ويقول إن ملايين الناخبين طالبوا بإصلاح قضائي

رئيس الوزراء يصر على أن الحملة الانتخابية للائتلاف وضحت نيتها في كبح المحاكم، ويحذر من" الانجرار وراء الشعارات الشعبوية التي تدعو إلى إشعال فتيل الفتنة وتخريب الدولة"

قلل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأحد من أهمية المظاهرة التي شارك فيها حوالي 80 ألف شخص في الليلة السابقة ضد خطة الحكومة المثيرة للجدل لإعادة تشكيل جهاز القضاء، وقال لأعضاء المجلس الوزاري إن الانتخابات العامة هي أكبر عرض لإرادة الجمهور. وتشمل التغييرات المقترحة في النظام القضائي إضعاف المحكمة العليا بحيث لا تكون قادرة على نقض تشريعات وسياسات تعتبرها غير دستورية، ومنح الحكومة سيطرة على لجنة اختيار القضاة.

يقول منتقدو الخطة إنه إلى جانب تشريعات أخرى مخطط لها، فإن الإصلاح الشامل سيؤثر على الطابع الديمقراطي لإسرائيل من خلال زعزعة نظام الضوابط والموازين فيها، ومنح الكثير من السلطة للسلطة التنفيذية، وترك الأقليات دون حماية.

وقال نتنياهو متحدثا عن الانتخابات التي أجريت في الأول من نوفمبر، بحسب بيان صادر عن مكتبه: "قبل شهرين أقيمت في إسرائيل مظاهرة هائلة، هي أم كل المظاهرات. حيث نزل ملايين الأشخاص إلى الشوارع من أجل الإدلاء بأصواتهم خلال الانتخابات. إن إحدى القضايا الرئيسية التي صوتوا لأجلها هي إنجاز إصلاح في جهاز القضاء." وأضاف خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء: "وقد سمع كل من حضر مؤتمراتنا الانتخابية في مراكز المدن وفي الأحياء هذا الصوت يصدر عن الجمهور"، لكنه لم يعط مثالا محددا. وحض نتنياهو على عدم" الانجرار وراء الشعارات الشعبوية التي تدعو إلى إشعال فتيل الفتنة وتخريب الدولة."

وأضاف: "لا بد لي من القول إننا عندما كنا في المعارضة لم ندعو إلى حرب أهلية ولم نتحدث عن تخريب الدولة، حتى عندما اتخذت الحكومة قرارات عارضناها بشدة. أتوقع من قادة المعارضة أن يفعلوا الشيء نفسه." وتوقع أن التغيير في النظام القضائي من شأنه أن "يستعيد ثقة الجمهور بجهاز القضاء."

تصاعدت حدة الخطاب بشأن الإصلاحات الأسبوع الماضي عندما اتهم النائب المعارض بيني غانتس نتنياهو "بالقيادة نحو حرب أهلية"، وحث زعيم المعارضة يائير لبيد أنصار حزبه "يش عتيد" على النزول إلى الشوارع كجزء من "الحرب على بيتنا."

ودفع ذلك أحد أعضاء الكنيست من حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف الشريك في الإئتلاف إلى الدعوة إلى اعتقال غانتس ولبيد بتهمة "الخيانة." ودعا رئيس الدولة يستحاق هرتسوغ السياسيين إلى "التخفيف من حدة" خطابهم بشأن إصلاح جهاز القضاء. وقال هرتسوغ الأحد إنه يعمل على التوسط بين الجانبين بشأن التشريع. كما وافق مجلس الوزراء يوم الأحد على إنشاء وزارة الدبلوماسية العامة برئاسة الوزيرة المعينة حديثا غاليت ديستل أتباريان. كما صادق مجلس الوزراء على تعيين ماي غولان وزيرة في مكتب رئيس الوزراء. ولا تزال كلا الخطوتين تطلبان موافقة الكنيست. كما وافق الوزراء على أعضاء اللجنة الوزارية للتشريع، التي يرأسها وزير العدل ياريف ليفين، الذي يقود التغيير في الجهاز القضائي.

الأعضاء الآخرون في اللجنة هم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير التربية والتعليم يوآف كيش، والوزير في وزارة التربية والتعليم حاييم بيطون، والوزير في وزارة الرفاه يوآف بن تسور، ووزير الإسكان يتسحاق غولدكنوبف، ووزيرة حماية البيئة عيديت سيلمان، ووزير الاتصالات شلومو قرعي، ووزير شؤون المغتربين والمساواة الاجتماعية عميحاي شكلي، إلى جانب ديستل أتباريان. كما تمت الموافقة على "نقل مناطق العمليات والصلاحيات من وزارة التربية والتعليم ووزارة المساواة الاجتماعية إلى مكتب رئيس الوزراء وفقا للاتفاقيات الإئتلافية"، بحسب البيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء.

وبحسب أخبار القناة 12، أشار القرار إلى نقل البرامج الخارجية لطلاب المدارس من وزارة التربية والتعليم إلى مكتب رئيس الوزراء، حيث سيشرف عليها نائب الوزير آفي معوز، زعيم حزب "نوعم" اليميني المتطرف المناهض لمجتمع الميم. . وأثار تعيين معوز مشرفا على مكون رئيسي في مناهج الطلاب موجة من الانتقادات والقلق، حيث قالت العديد من السلطات المحلية إنها لن تسمح بإدخال محتوى مناهض لمجتمع الميم أو محتوى غير ليبرالي إلى مدارسها.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو في خطاب عام 2012: لا يمكن حماية الحقوق بدون محاكم قوية ومستقلة

في مقطع فيديو تم تداوله على نطاق واسع، رئيس الوزراء يتباهى في محاربة بعض المقترحات نفسها لإضعاف النظام القضائي الذي يخطط لسنها الآن، ويتعهد بمعارضة أي مشروع قانون للإضرار باستقلالية المحاكم

بينما يسعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحكومته المتشددة الجديدة إلى إجراء تغييرات جذرية في القضاء من شأنها أن تزيل تقريبا جميع الأدوات التي تستخدمها المحكمة العليا للإشراف على الحكومة، تم تداول مقطع فيديو له منذ أكثر من 10 سنوات على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي وهو يدافع متحمسا عن نظام قضاء "قوي ومستقل." ويظهر المقطع الذي تم تحريره، ويعود تاريخه إلى 28 فبراير، 2012، نتنياهو وهو يشيد بنظام قضائي مستقل باعتباره أحد ركائز الديمقراطية، في خطاب ألقاه خلال مراسم تسليم واستلام منصب رئيس المحكمة العليا، الذي أقيم في مقر رئيس الدولة بالقدس. وحصل مقطع الفيديو باللغة العبرية، والذي تم نشره على وسائل التواصل الاجتماعي يوم الجمعة، على أكثر من 140 مشاهدة بحلول منتصف ليل السبت.

وقال نتنياهو في الخطاب: "أنا أؤمن بأن محكمة قوية ومستقلة تسمح بوجود جميع المؤسسات الاخرى في دولة ديمقراطية." أطلب منكم أن تعطوني ديكتاتورية واحد، مجتمعا غير ديمقراطي واحد، حيث يوجد نظام قضائي قوي ومستقل. لا يوجد شيء من هذا القبيل." وتابع قائلا: "في أماكن لا يوجد فيها نظام قضائي مستقل، لا يمكن حماية القوانين." وقال: "في الواقع، الفرق بين الدول التي تكون فيها الحقوق على الورق فقط وتلك التي توجد فيها حقوق فعلية – هذا الاختلاف هو محكمة قوية ومستقلة." وتابع نتنياهو بالتفصيل الإجراءات التي قالH نه اتخذها لحماية استقلال النظام القضائي. وأضاف: "هذا هو السبب في أنني أفعل وسأواصل فعل كل ما بوسعي لحماية نظام المحاكم [حتى يظل] قويا ومستقلا."

وقال رئيس الوزراء أنه بينما كانت هناك محاولات لإضعاف استقلالية النظام القضائي – بعضها مماثل تماما أو مشابه للتغييرات التي يروج لها الآن – فقد حرص على عدم سنها. وقال نتنياهو: "خلال الأشهر القليلة الماضية وحدها، قمت بتعليق كل قانون كان يهدد بالإضرار باستقلالية النظام – من محاولة عقد جلسات استماع للقضاة في الكنيست، مرورا بالحد من الالتماسات المقدمة للمحكمة، وصولا إلى تغيير تشكيلة لجنة اختيار القضاة." وأضاف: "سأواصل العمل بهذه الطريقة. في كل مرة سيوضع على مكتبي قانونا قد يمس باستقلالية المحاكم الإسرائيلية، سنزيله عن الطاولة."

وعلق مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي ساخرين على مقطع الفيديو وقالوا إن خطاب نتنياهو في عام 2012 يُمكن أن يُستخدم كخطاب رئيسي في التظاهرة التي نُظمت مساء السبت في تل أبيب، في نهاية الأسبوع الثانية على التوالي، ضد خطط الحكومة.

الإصلاح المثير للجدل الذي أعلنه وزير العدل ياريف ليفين، بدعم من نتنياهو، سيمنح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك المحكمة العليا، ويحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، وسيمكّن الكنيست من إعادة تشريع القوانين التي تمكنت المحكمة من إلغائها بأغلبية 61 عضوا فقط من أعضاء الكنيست. ومنتقدو الخطة، ومن ضمنهم مسؤولون قضائيون وقانونيون كبار حاليون وسابقون بالإضافة إلى خصوم نتنياهو السياسيين، يقولون إن من شأنها أن تعرض الحقوق المدنية وحقوق الأقليات للخطر من خلال الحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء قوانين وقرارات حكومية. يجادل مؤيدو التغييرات بأن المحاكم قد أخذت لنفسها صلاحيات مفرطة وأصدرت أحكاما تتحدى إرادة الناخبين.

ويوم الخميس، حذرت رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت من أن الإصلاح الذي تزمع الحكومة تمريره من شأنه توجيه "ضربة قاضية" للطابع الديمقراطي للبلاد. في تصريحاتها، قالت حايوت إن التغييرات التي يخطط ليفين لها ترتقي إلى "هجوم جامح على النظام القضائي." وقالت إن المقترحات من شأنها أن "تسحق القضاء" وأن تغير الهوية الديمقراطية لإسرائيل "بحيث لن يكون من الممكن التعرف عليها."

وقد ردد كبار المسؤولين القانونيين السابقين موقف حايوت. في وقت سابق من يوم الخميس، في خطوة غير مسبوقة، وقّع تقريبا جميع المدعين العامين والنواب العامين منذ عام 1975 رسالة تشجب الخطة، التي قالوا إنها "تهدد بتدمير نظام العدالة." وفي مقطع فيديو ردا على الانتقادات يوم الجمعة، جادل نتنياهو أن معسكر اليمين "ناقش ذلك [الخطة] قبل الانتخابات وحصلنا على تفويض واضح من الجمهور لذلك." وقال مسؤولون في الائتلاف إنهم يهدفون إلى تمرير الحزمة التشريعية بأكملها لتصبح قانونا بحلول نهاية الدورة الحالية للكنيست في أواخر شهر مارس.

* * *

هآرتس: لماذا لم يشارك الوسط العربي في التظاهرة التي جرت في تل أبيب ضد الحكومة؟

بقلم جاكي خوري

ترجمة: صحيفة القدس العربي

في دولة طبيعية تطمح للحفاظ على الوضع القائم من العقلانية والمبادئ الديمقراطية مثل فصل السلطات، كان يتعين على العرب القدوم إلى المظاهرة التي جرت أمس في تل أبيب، في المقام الأول الأقليات والطبقات الفقيرة وعلى رأسها المواطنون العرب. حسب العقل السليم، فإن كل مواطن يشعر بالمس بحقوقه، سواء على المستوى الشخصي أو الجماعي، كان يمكن أن يجد قاسماً مشتركاً مع المشاركين في المظاهرة التي كان شعارها الحفاظ على جهاز القضاء وعلى الديمقراطية. البيان الدراماتيكي لرئيسة المحكمة العليا، استر حيوت، الذي عبرت فيه عن تخوفها من تدمير جهاز القضاء والمس بحقوق الإنسان والمواطن، كان يمكن أن يوفر نفسَاً كبيراً داعماً للمتظاهرين في أوساط الأقليات وجعلهم يدركون أهمية الساعة التي يوجد فيها العرب اليوم في إسرائيل.

رغم ذلك، كانت مظاهرة أمس في تل أبيب، بما يشبه حملتها الترويجية في الأسبوع الماضي، خالية من المواطنين العرب، بكل معنى الكلمة. صحيح أن هناك ممثلين عن الأحزاب العربية مثل حداش – تاعل. وحتى إن رئيس "راعم"، منصور عباس، أصدر دعوة للمشاركة. إضافة إلى هؤلاء، ثمة نشطاء من منظمات اجتماعية مختلفة، كلفوا أنفسهم عناء المجيء. ولكن لا يمكن الحديث عن تجند جماعي ونشاط كثيف لجذب العرب إلى الميدان.

لا يدور الحديث فقط عن تنظيم حافلات وقوافل. يكفي فقط التفكير بالمواطنين العرب الذين يعيشون على بعد بضعة كيلومترات من مراكز التظاهر: اللد، الرملة، يافا وحيفا، والقرى العربية في مركز البلاد مثل الطيبة والطيرة وكفر قاسم وقلنسوة، التي بالنسبة لسكانها الذهاب إلى تل أبيب هو تقريباً أمر روتيني يومياً. الحديث يدور عن إمكانية كامنة لعشرات الآلاف.

عملياً، لم يحدث هذا. فـ"حداش" و"راعم" حزبان لديهما آلية ميدانية ممتازة. وتضاف إليها منظمات مجتمع مدني وجمعيات وسلطات محلية عربية، حتى إنها أرسلت في الأسبوع الماضي رسالة رسمية لنتنياهو حذرت فيها من تداعيات خطوات الحكومة المخطط لها ومن سياسة وزير الأمن القومي. كل هذه الجهات اكتفت بالتحذير وإصدار البيانات لوسائل الإعلام، وبدرجة أقل التجند للمظاهرة. يجب التأكيد على أن المظاهرة

ونسبة المشاركة فيها لم تثر أي نقاش جماهيري نشط في المجتمع العربي. هذا موضوع يعتبر كمسألة للنقاش في أوساط المثقفين، ليس أكثر من ذلك. أما إخراج الآلاف للتظاهر من المجتمع العربي فهي ليست مهمة بسيطة. في العقد الماضي، لم تسجل أي احتجاجات جماهيرية (باستثناء الاحتجاج ضد العنف في المجتمع العربي في تشرين الأول 2019).

الشعور بخيبة الأمل الذي ينبع من الانقسام في الساحة السياسية زاد عدم رغبة الخروج في احتجاج مدني إلى الشوارع. وتضاف إلى ذلك أحداث عملية "حارس الأسوار" في أيار 2021 وتداعياتها، مثل الثقة التي تضررت بشكل كبير، والاعتقالات الجماعية والأحكام التي صدرت مؤخراً ضد المتظاهرين (تم إرسال بعضهم إلى السجن لسنوات طويلة). كل ذلك زاد الخوف من مواجهة مباشرة، حتى لو تعلق الأمر بمظاهرة مدنية. يضاف إلى ذلك كله عامل آخر، وهو الشعور بعدم الثقة في المجتمع العربي بالنسبة لكل مؤسسات الحكم في إسرائيل، بما في ذلك جهاز القضاء. المواطنون العرب لن يستطيعوا أن يهبوا للدفاع عن نصف الديمقراطية، الذي يمنحهم فضاء عمل مدني، لكنه يسحقهم كأقلية قومية. ويمكن العثور على أمثلة من ذلك في سلسلة طويلة من الأحكام، بدءاً بالمصادقة على قانون القومية ومروراً بالمصادقة على قانون لجان القبول وقانون المواطنة (عن تداعياته الإنسانية) وانتهاء بتجاهل عدم تطبيق قرارات تاريخية مثل إعادة المهجرين من إقرث وبرعم. وهذه أمثلة وحيدة لأسباب خيبة الأمل وعدم الثقة الذي يشعر به المواطن العربي تجاه جهاز القضاء والديمقراطية في إسرائيل، وكل ذلك دون مناقشة مكانة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه هي المحكمة العليا نفسها والديمقراطية الإسرائيلية ذاتها التي عمقت الاحتلال وشرعنت سياسة النهب والتمييز والأبرتهايد خلال عشرات السنين.

وثمة قضية أخرى لا يمكن تجاهلها تتعلق بمنظمي المظاهرة ومن يؤيدونها، الذين كانوا حذرين جداً من أن لا يظهروا كمشاركين في مظاهرة لا يمكن أن تحتمل أجندتها كلمات مثل "إنهاء الاحتلال" أو "المساواة الكاملة للمواطنين العرب". وتم استيعاب الرسالة القائلة بأن هذه الأقوال تضر بشرعية الاحتجاج وتوفر المواد لمن يعارضونه. وفي نهاية المطاف، وجدت صداها في المجتمع العربي. ما يحدث الآن يستهدف الدفاع عن الديمقراطية في إسرائيل اليهودية والصهيونية، وليس الدفاع عن الديمقراطية في إسرائيل. ليستمر الفرق الكبير.

* * *

هآرتس: في حديث مع كوهين.. بوريل يحذروااللورد أحمد يلذع وسوليفان في الطريق و"النقب 2" سيشرب نخب "الإبراهيميات"

بقلم يونتان ليس

عبر بعض وزراء الخارجية في دول أوروبية، الأسبوع الماضي، أثناء محادثات مع وزير الخارجية، إيلي كوهين، عن قلقهم من قيام الحكومة بخطوات أحادية الجانب تضر بحل الدولتين. وقال هؤلاء الوزراء لكوهين بأنهم يخشون من نية الحكومة بناء المستوطنات وتوسيعها، أو المس بالبنى التحتية للفلسطينيين، أو تغيير الوضع الراهن في الحرم.

وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، تحدث مع وزير الخارجية الإسرائيلي الخميس الماضي، وعرض عليه عدة تحديات. فقد دعا الحكومة الجديدة لطرح أفق سياسي من أجل حل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين. وأوضح بأن على إسرائيل الامتناع عن خطوات أحادية الجانب، وأظهر قلقه من عدد كبير للضحايا في موجة الأحداث الأخيرة.

في الوقت نفسه، أوضح بأن إسرائيل هي أحد "الشركاء المقربين من الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط". ودعاها للانضمام إلى الاتحاد في مواجهة تحديات "الهجوم الروسي الوحشي على أوكرانيا، بما في ذلك التعاون العسكري الروسي مع إيران"، حسب قوله.

قبل يوم من ذلك، التقى كوهين في القدس وزير بريطانيا لشؤون الشرق الأوسط، اللورد طارق أحمد، الذي كان في زيارة لإسرائيل. بعد فترة قصيرة على نهاية اللقاء، نشر أحمد بياناً يفصل أقواله للنظير الإسرائيلي في الغرف المغلقة. "شجعتُ الطرفين على تجنب القيام بأعمال استفزازية أحادية الجانب في القدس وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، التي تقوض احتمالية التوصل إلى حل حقيقي وسلام في المنطقة"، جاء في البيان.

أقوال أحمد اللاذعة اختفت من بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي لخص اللقاء وامتدح التعاون بين الدولتين. وفضلت وزارة الخارجية الإشارة إلى وقوف بريطانيا إلى جانب إسرائيل في التصويت في الأمم المتحدة قبل أسبوعين تقريباً، في النقاش الذي تم وصودق فيه على التوجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بخصوص استمرار الاحتلال.

أحمد ليس وحده؛ فوزراء خارجية بريطانيا وألمانيا والنمسا وهولندا وإستونيا وكرواتيا وقبرص وغواتيمالا، اتصلوا الأسبوع الماضي مهنئين كوهين على تعيينه. وعبر بعضهم عن خوف من أن تمس الحكومة، بخطواتها،

بالعلاقات مع الفلسطينيين. "نتابع باهتمام سلوك الحكومة"، قال دبلوماسي رفيع للصحيفة. "زيارة بن غفير للحرم كانت مقلقة. نخشى أن تؤدي تصرفات أخرى له مستقبلاً إلى إشعال المنطقة". مصادر سياسية إسرائيلية قدرت في هذا الأسبوع بأن توضيحات رئيس الحكومة نتنياهو وكوهين وغيرهما، التي بحسبها الحكومة لا تنوي تغيير الوضع الراهن في الحرم، نجحت في تخفيف انتقاد المجتمع الدولي لأفعال بن غفير. تأمل قيادة إسرائيل بأنه رغم الاختلافات بأن الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لن تدفع إسرائيل إلى الزاوية حول العلاقات مع الفلسطينيين في الفترة القريبة القادمة، يقول المستوى السياسي بأن بيانات الدول بشأن الموضوع الفلسطيني هي بالأساس ضريبة كلامية، وأن المجتمع الدولي يركز الآن على الحرب في أوكرانيا وعلى المسألة الإيرانية.

بعد بضعة أيام سيصل المستشار الأمريكي للأمن القومي جاك ساليبان إلى إسرائيل، في زيارة تهدف إلى "تحريك" العلاقات بين الإدارة الأمريكية وحكومة نتنياهو. وثمة تقدير إسرائيلي بأنه سيوضح "الخطوط الحمراء" للرئيس الأمريكي، وسيعبر عن قلقه من تدهور العلاقات مع الفلسطينيين. يتوقع ساليبان أن يناقش أيضاً المسألة الإيرانية والدفع قدماً بالعلاقات بين إسرائيل والسعودية.

حصل المستوى السياسي على تشجيع من أن التوتر مع الإمارات، الذي أدى في الأسابيع الأخيرة إلى خطوات لدعم الفلسطينيين وإدانة زيارة بن غفير للحرم، لن يعيق مؤتمر ممثلي الدول التي وقعت على "اتفاقات إبراهيم" في أبو ظبي. يعتبر المؤتمر حدثاً استباقياً للقاء بين وزراء خارجية الإمارات والبحرين ومصر والمغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، المخطط له بعد بضعة أسابيع في المغرب في إطار "مؤتمر النقب الثاني". هدف اللقاء هو المضي بعدة مشاريع مشتركة بين هذه الدول، ومشاريع ستشمل أيضاً السلطة الفلسطينية، والأردن الذي رفض حتى الآن الانضمام للمشاركين في المؤتمر.

ممثل وزارة الخارجية الأمريكية، ديريك كولت، تهرب في الأسبوع الماضي من أسئلة المراسلين حول تأثير التوتر بين إسرائيل والفلسطينيين على المحادثات بين الوفود في أبو ظبي. "كنا واضحين عندما قلنا بأن دعمنا المطلق للتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل يشمل تطبيق اتفاقات إبراهيم ومنتدى النقب، لا يعتبر بديلاً عن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين".

من مكتب وزير الخارجية جاء الرد: "منذ تولي منصبه، تحدث وزير الخارجية مع عدد كبير من وزراء الخارجية الكبار. ويدل نطاق المحادثات أكثر من أي شيء آخر على مكانة إسرائيل الدولية وأهميتها"، إلى جانب أهمية اتفاقات إبراهيم وزيادة العقوبات على إيران بسبب تقاربها من روسيا. وجاء أيضاً بأنه "الوزير كوهين سمع من

محاوريه في جميع المحادثات بأنهم كانوا معنيين بالحفاظ، وحتى تعزيز العلاقات مع إسرائيل في مجالات كثيرة".

* * *

هآرتس: في ظل "محكمة عليا" أرست قواعدها على احتلال الفلسطينيين: ما زرعناه بالأمس نحصده اليوم

بقلم جدعون ليفي

ينفذ وزير العدل الجديد، بدعم من رئيس الحكومة، سيطرة عدائية على المحكمة العليا. العاصفة التي ترافق ذلك معروفة، لكنها تتجاهل الحقيقة الدامغة بأن محاولة السيطرة تمت على جسم معاد للديمقراطية. نعم، ونعم. لقد كان للمحكمة العليا، التي يخاف عليها محبو الديمقراطية، دور حاسم في تقويض الديمقراطية في إسرائيل.

بات النضال المثير للشفقة من أجل وجه الديمقراطية في إسرائيل، وهي الديمقراطية المخصصة لذوي الامتيازات فقط، نكتة السنة. عاصفة في الأبرتهايد: ديمقراطية اليهود في خطر. أنقذونا. تم تجنيد الروح الوطنية والمدافع لإنقاذ هذه الديمقراطية المزيفة. صحيح أن ياريف لفين، بدعم من نتنياهو، يهدد بإخضاع جهاز القضاء للسلطة التشريعية وتحويل إسرائيل إلى دولة مع سلطة واحدة. لا توجد مثل هذه الديمقراطية بالطبع، لكن لا توجد ديمقراطية يعيش فيها خمسة ملايين شخص بدون مواطنة وبدون حقوق بشرعنة من محكمة العدل العليا. لذلك، باتت الهستيريا التي اندلعت إزاء المس بالمحكمة العليا، عاصفة غريبة وتثير الاستياء.

في ساعة محنتها، لا ننسى للمحكمة العليا تعاونها المشين مع الاحتلال. هذا ليس موضوعاً للسرور. فالمحكمة بدعمها للاحتلال، زرعت بذور السم التي نقطف ثمارها الآن. لو لم تشرعن الاحتلال عندما كانت قوية لما كان هناك ايتمار بن غفير أو مستوطنات أو حتى احتلال. وفي ساعة محنتها، يجب أن نذكر بأن الأمر يتعلق بجسم لم يدافع عن إسرائيل من وكر الاحتلال، ولا يوجد سبب للدفاع عنها الآن وكأن الإضرار بها سينهي الديمقراطية، التي لم تكن موجودة أصلاً. لم تعد إسرائيل ديمقراطية. ولا يمكن النظر إليها كديمقراطية مع خصم الاحتلال. فالاحتلال تحول إلى جزء لا يتجزأ منها، وهو الذي يعرف النظام فيها بشكل سلبي كأبرتهايد بمصادقة المحكمة العليا.

ما الذي فعلته المحكمة العليا من أجل الدفاع عن الديمقراطية في وجه الاحتلال؟ تقريباً لا شيء. ماذا كان يمكنها أن تفعل؟ تقريباً كل شيء. لو لم تقم بشرعنة جرائمه من البداية ولم تصادق تقريباً على أي خطوة

لجهاز الأمن ولم تغض النظر ولم تصمت، لأصبحت إسرائيل مختلفة. خطاب إستر حيوت المدوي، بالأساس أسلافها، كان يجب أن يلقى منذ زمن "ضد جرائم الاحتلال".

نظراً لأن الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال لم يجد أي دواء في هذه المحكمة، فهي محكمة خانت دورها. المحكمة التي لم تتخذ في أي يوم موقفاً بخصوص شرعية المستوطنات وقامت بشرعنة الاعتقال الإداري وترددت سنوات إلى أن قامت ببلورة موقف بخصوص التعذيب وصادقت على الطرد الجماعي مثل طرد الـ 400 شخص من حماس وهدم البيوت وأزاحت وجهها عن القانون الدولي، هي محكمة عملت على تخريب الديمقراطية. كان يجب على اليمين والمستوطنين أن يشكروا هذه المحكمة لأنها قامت بشرعنة الاحتلال من أجلهم، وكان يجب على اليسار أن يهب ضدها منذ فترة طويلة.

من الواضح أن إخضاع جهاز القضاء للسلطة التشريعية، فعلياً للسلطة التنفيذية، هو أمر غير ديمقراطي. ولكن هذا بالضبط ما يحدث في الاحتلال. عملت المحكمة العليا أكثر كمحكمة عسكرية وأقل كحارس للعتبة. فقد كانت تقوم بدور العبد للسلطة التنفيذية. لا يمكن أن نغني لها الآن أغاني المدح ونتحسر على ضعفها.

ثمة أخطار كبيرة تكمن الآن لحقوق المواطن وحرية التعبير ولحريات أخرى في إسرائيل. بسرعة سنجد أنفسنا مثلاً، مع كنيست للهود فقط. وهذه البداية. الخطر كبير وخطير، لكن الخطأ الأول الذي تقطف إسرائيل ثماره الآن هو الشرعنة الكبيرة للاحتلال على يد جهاز القضاء. كل شيء بدأ هناك. ما بعد ذلك كان أمراً محتماً.

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل بين قراءتين: غياب جيل "التك توك" الـ "بن غفيري" عن التظاهرة وتعاظم الجريمة في الوسط العربي

بقلم عدي روبنشتاين

لو علق غريب في المظاهرة التي جرت أمس في ميدان "هبيما"، ما كان ليفهم كيف يتحدثون عن "حرب أهلية" أو "انقلاب". عشرات الآلاف الذين وصلوا أمس إلى الميدان لم يبحثوا عن العنف، ولم يجربوا الشرطة، وأساساً سألوا أنفسهم إذا كانت هذه المظاهرة وتلك التي توشك أن تليها، قادرة على أن تغير قرارات الحكومة؟

متوسط الأعمار في المظاهرة تجاوز سن الثلاثين، لم نر شباناً ولا فتياناً. لذلك، هناك الكثير من التفسيرات، ولكن لعل أبرزها هو كمية الرسائل الطويلة التي سمعت في المظاهرة، والتي لم تكن مركزة كالمعتاد في هذا الجانب من الخريطة السياسية. نعم، كان في مركزها "حماية الديمقراطية" لكن يسار مقابل يمين، وشكاوى

من الحريديم، وحقوق المثليين، وكذا دعوات للسلام وإنهاء الاحتلال وأعلام فلسطين إلى جانب آلاف أعلام إسرائيل. الشباب الإسرائيلي، جيل معظمه يتعب من مشاهدة أفلام "التك توك" من أن يقرأ الأخوة كرامازوف، اعتاد على رسائل تبسيطية ومتطرفة مثل رسائل ايتمار بن غفير. رأينا هذا أيضاً في نتائج الانتخابات، وكان يخيل أن اليسار الإسرائيلي لا يستخلص استنتاجات من فشله.

المظاهرة الأولى منذ سنين

عندما نرى في المظاهرات التي جرت في الأسبوعين الأخيرين ميراف ميخائيلي والنواب العرب، ممن هم مسؤولون بقدر لا يقل عن يريف لفين عن هذه المظاهرات في ضوء حقيقة أنهم كانوا مسؤولين عن إسقاط الحكومة السابقة، فلا نتوقع بأن ينجحوا في التوجه إلى الشباب أو كبديل أن يستخلصوا الاستنتاجات ويأتوا بتفكير آخر غير "فقط لا بيبي". لعلنا نعيش في عصر التهديد على الديمقراطية الإسرائيلية، لكن الشباب الإسرائيلي على ما يبدو قلق من أمور أخرى.

في الأحاديث مع أناس متظاهرين، بعد لحظة من الشكاوى العادية على رئيس الوزراء ووزير العدل، نجد أصواتاً تتفق على أنه يجب تقييد المحكمة التي تحكم بها أهرون باراك على المزاج العام بقدر لا يقل عن بنيامين نتنياهو، "لكن يجب عمل ذلك بالحوار". كيف يتدبر هذا مع المظاهرات والهستيريا وكأننا قبل لحظة من انقلاب؟ هذا سؤال آخر. بالمناسبة، كانت هذه مظاهرتهم الأولى منذ سنين لكثيرين منهم. يخطئ من يعتقد أن هذا احتجاج بلفور. هذا أكبر من ذلك، السؤال إذا كان الناس سيواظبون. قد يكون سهلاً على وزير الأمن القومي، ايتمار بن غفير، توجيه النار نحو جمهور المتظاهرين الذي وقف أمس بجموعه في الشتاء التل أبيبي، لكن ما ينبغي أن يقلقه أكثر هو موجة العنف في المجتمع الذي نعيش فيه: مقتل علي جروشي سيجعل شوارع الرملة واللد ويافا أنهاراً من الدم، وفي كل نهاية أسبوع يطعن الناس هنا الواحد الآخر، وكأنها هواية، ويضرب أحد الفتيان الآخر من "رمات أفيف ج" حتى بئر السبع. صحيح أن الخطر الحقيقي على المجتمع الإسرائيلي ليس المظاهرات ولا الإصلاحات التي يتصدرها لفين، بل العنف اليومي الذي نصطدم به نحن المواطنين في كل مكان. وهذا لا يرى لا في البرج العاجي للسياسة الإسرائيلية ولا في البرج العاجي لجهاز القضاء الإسرائيلي. ها قد وجدنا شيئاً ما مشتركاً لنا جميعاً.

* * *

إسرائيل اليوم: اتفاق أوسلو.. بين يمين متطرف وفلسطينيين ينتظرون المعجزة

بقلم أيال زيسر

لمن تساءل إذا كانت إقامة حكومة جديدة ستؤدي إلى تغيير ما في سياسة إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية، فقد جاء جواب واضح على وجه السرعة– لا وكلا.

اختارت الحكومة الجديدة مواصلة السير في المسار المعروف الذي تدار فيه علاقات إسرائيل والفلسطينيين في العقود الأخيرة، منذ انهيار اتفاق أوسلو وتحول السلطة الفلسطينية من شريك لصنع السلام إلى وكيل صيانة، يساعدنا، بشراكة مصالح خاصة، للحفاظ على الوضع الراهن في "يهودا والسامرة".

وزير المالية بتسلئيل سموتريتش مثل طفل اكتشف دمية جديدة ولا يستطيع تركها، سارع للتوقيع على أمر بتقليص بضعة ملايين من المليارات التي تحولها إسرائيل إلى السلطة. وسحب من وزير الخارجية الفلسطيني وزملائه البطاقة الشخصية المهمة، عقاباً على الحملة السياسية التي تخوضها السلطة ضدنا، وهكذا حكم عليه بطابور طويل في معبر الحدود. لكن لا تقلقوا، فمثلما حصل في الماضي، سرعان ما ستعود البطاقة إلى صاحبها، وإن كان في الخفاء ودون أن يرى أحد.

حتى سموتريتش، رمز اليمين في الحكومة، سمع فجأة وكأن به يوسي بيلين، من مهندس اتفاق أوسلو، حين أعلن بأن التعاون سيكون ممكناً مع السلطة إذا ما نفذت هذه اتفاقات أوسلو. فجأة، تحول اتفاق أوسلو في نظره إلى بوصلة ينبغي توجيه سياستنا بموجبها. لكن سموتريتش ليس الموضوع، فقد تركه كل من رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالنت يتحدث عالياً، لكنهما حرصا على أن تكون القرارات التي اتخذت ضد السلطة عديمة الجدوى في الميدان. ومع كل الاحترام للوزراء والحكومة، فإن حق الكلمة الأخيرة محفوظ لجهاز الأمن. وسارع مسؤولون ليحذروا الأسبوع الماضي من انهيار السلطة، ودعوا لمساعدتها على الصمود، وذلك لأنها إذا ما انهارت، فستسود الفوضى ويزداد الإرهاب. ومن ثم ستهدأ السلطة الفلسطينية.

ينبغي الاعتراف بأن ثمة منطقاً وتأييداً واسعاً في الساحة السياسية وتلك الأمنية، وكذا لدى الفلسطينيين؛ للحفاظ على الوضع الراهن في "يهودا والسامرة"، بما في ذلك استمرار وجود السلطة الفلسطينية. في الحكومة من يؤمن بأن الحفاظ على الوضع القائم سيسمح – ببطء ولكن بأمان، ودونماً إثر دونم وبيتاً إثر بيت – لتثبيت الوجود الإسرائيلي في "يهودا والسامرة"، وجعل خطوة فك ارتباط أو انفصال متعذرة. كل هذا من دون

إعلانات دراماتيكية تثير علينا غضب الأمريكيين. يفهم هؤلاء ما يحصل على الأرض، لكنهم يفضلون التسليم بالواقع بغض للنظر وعدم الصدام مع إسرائيل، أو دعمها، لأن ذلك يثير غضب العرب عليهم.

يؤمن جهاز الأمن بأن الحفاظ على الوضع الراهن، مثلما هو أيضاً وجود السلطة، سيضمنان إمكانية استئناف مسيرة سياسية يوماً ما، لكن كثيرين في جهاز الأمن يعتبرون المسيرة السياسية كلمة سحرية فيها ما يضمن مستقبلاً أفضل وهادئاً ومطمئناً.

وأخيراً، الفلسطينيون غير معنيين بالتغيير، لأن هذا كفيل بجلب خطوة سياسية مثل خطة ترامب، التي اقترحت لهم دولة، لكنها طالبتهم بالتنازل عن الأحلام والخيالات. ولكن في معضلة بين دولة مقصقصة من جهة وسيطرة محتملة لحماس على المنطقة من أخرى، يفضل المسؤولون الفلسطينيون الكبار، الذين يرضعون من ضروع السلطة، التمسك بالوضع الراهن، على أمل حدوث معجزة ينتظرونها منذ مئة سنة. غير أن للوضع الراهن نواقص بات يصعب وجودها، وثمة ثمن صيانته في ارتفاع دائم. وأخيراً، يجب أن يتعزز فيه الوجود اليهودي في "يهودا والسامرة" والهوية الفلسطينية وفكرة الكفاح التي تعمل عليها السلطة الفلسطينية، مما يصعّب على الفلسطينيين النزول عن الشجرة العالية التي تسلقوها.

إذن، ما الذي تريده دولة إسرائيل في واقع الأمر؟ خلافاً لهذا الوزير أو ذاك، أو لكبار رجالات جهاز الأمن، لا جواب بعدُ. وبخلاف الماضي، حين درجنا على أخذ مصيرنا بأيدينا، نترك المصير اليوم أن يقرر مستقبلنا.

* * *

يديعوت أحرونوت": ليس «حسم الناخب» بل هدم نظام الحكم

بقلم شمعون شيفر

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

1 .حاليا لا يمكن أن نعرف كيف ستنتهي الحرب التي تدور رحاها بين حكومة اليمين الممالئة لنتنياهو وبين أكثر من نصف الشعب الذي نهض للدفاع عن حقوقه الأساس. لكن بعد أسبوعين من قيامها وفرت لنا عناصر الحكومة دليلا دامغا بأنهم لم يتميزوا بلياقات الحكم: فهم لا يأخذون أسرى، ويطلقون النار بلا تمييز. بتسلئيل سموتريتش غرد ضد رئيس الأركان أفيف كوخافي الذي ينهي ولايته غدا، في أنه "تشوش ونسي بأن إسرائيل هي دولة يوجد لها جيش وليس جيش توجد له دولة". ونزل ياريف لفين باللائمة على رئيسة العليا استر حايوت، وبعده سمحا روتمن الذي دعاها إلى لجنة الدستور كي تبسط هناك حججها ضد الإصلاح

القضائي. هم يثبتون بأن لا رب لهم.

الحقيقة، نحن تشوشنا، إذ لم نفهم بأننا بمفاهيم عديدة فقدنا الدولة، بل وحتى لم ننتبه. نتنياهو يعطي ضوءا اخضر لسموتريتش، ولفين وبن غفير لتطبيق خطة مرتبة لضم الضفة وتحويل الحكومة إلى سلطة واحدة. وكل ما تبقى – حكيم.

22لقد كانت النزاهة ملزمة بأن نمتدح الخطة الاقتصادية التي عرضها نتنياهو وسموتريتش، وألا نسارع إلى وصفها كعديمة القيمة. ماذا أردتم، أن بعد بضعة أيام من الولاية أن يعرضوا خطة ثورة؟ لكن ماذا مع النزاهة الملزمة من ناحيتهم؟ لماذا امتنعوا عن الذكر أن أسلافهم تركوا لهم مليارات من الفوائض في صندوق الدولة وليس انكسارا اقتصاديا؟

3 .نتنياهو بطل في ضرب أمثلة تاريخية، أو اقتباس زعماء بهدف إثبات فكره – والتي أحيانا، بعد دقيقة قصيرة، يتبين بأن لا أساس لها في الواقع. الآن، جند رئيس الوزراء الفيلسوف من القرن الثامن عشر كي يبرر عمل حكومته. غير أن مونتيسكيو هو الذي قال أيضا، انهم "لأجل ألا تتمكن القوة من التنكيل، فإن القوة ملزمة بأن توقف القوة"، وكذلك: "فساد الحكومة يبدأ دوما تقريبا في إفساد المبادئ التي أقيمت عليها." ما يحصل عندنا ليس "حسم الناخب"، بل هدم المبادئ التي قام عيها نظام الحكم عندنا.

4 .باتي ديفز، ابنة الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان اقترحت هذا الأسبوع على الأمير هاري بأنه كان من الأفضل له لو كان اختار الصمت على نشر كتاب عن كل ما حصل بينه وبين الأسرة المالكة البريطانية. في مقال نشر في "نيويورك تايمز" كشفت النقاب عن أنها اعتذرت من أبيها قبل موته على نشرها كتابا كشفت فيه كم كانت عائلتها ممزقة. "طريق الحقيقة مخادع"، كتبت ديفز. "الحقيقة كما فهمناها في شبابنا مختلفة عن الحقيقة في كبرنا، وبالشكل الذي يرانا فيه الآخرون. وليست كل الحقيقة يجب أن تقال لكل العالم." وأنا اتفق جدا مع هذه المشورة.

5 .بعض من معارفي قالوا لي، انهم يعتزمون المشاركة في التظاهرة التي جرت، أمس، لأنهم يشعرون بأنه "بلغ السيل الزبى". في نهاية الأسبوع، التقيت شخصية وصلت إلى موقع دولي رفيع، قال، انه يتضامن تماما مع أهداف المتظاهرين. قصته الشخصية تشهد على الشرخ العميق الذي يتم عندنا: في سن الخامسة، في القطار الأخير الذي انطلق من هولندا في الحرب العالمية الثانية نقلت مع عائلته إلى معسكر الإبادة برزيان في تشيكوسلوفاكيا. وروى انه ذات يوم نجح في أن يتسلل إلى المطبخ في المعسكر ويسرق تفاحة حمراء. "أين جئت بهذه"، سألته امه. "سرقتها من المطبخ"، أجاب. "إذن، ارجعها على الفور"، قالت له. الآن، في التظاهرات والشبكات الاجتماعية، شخص كهذا قد يسمى "خائنا."

* * *

هآرتس: الاستيلاء العدائي على محكمة عدائية

بقلم جدعون ليفي

ينفذ وزير العدل الجديد، بدعم من رئيس الحكومة، سيطرة عدائية على المحكمة العليا. العاصفة التي ترافق ذلك معروفة، لكنها تتجاهل الحقيقة الدامغة بأن محاولة السيطرة تمت على جسم معاد للديمقراطية. نعم، ونعم. لقد كان للمحكمة العليا، التي كل من يحبون الديمقراطية يخافون جدا من محاولة السيطرة عليها، كان لها دور حاسم في تقويض الديمقراطية في إسرائيل.

النضال الذي يثير الشفقة من اجل وجه الديمقراطية في إسرائيل، وهي الديمقراطية المخصصة فقط لذوي الامتيازات، هو نكتة السنة. عاصفة في "الأبرتهايد": الديمقراطية لليهود فقط في خطر. أنقذونا. كل الروح الوطنية وكل المدافع تم تجنيدها لإنقاذ هذه الديمقراطية المزيفة. صحيح أن ياريف لفين، بدعم من نتنياهو، يهدد بإخضاع جهاز القضاء للسلطة التشريعية وتحويل إسرائيل إلى دولة مع سلطة واحدة. لا توجد مثل هذه الديمقراطية بالطبع، لكن أيضا لا توجد ديمقراطية يعيش فيها خمسة ملايين شخص دون مواطنة ودون حقوق بشرعنة من محكمة العدل العليا. لذلك، الهستيريا التي اندلعت إزاء المس بالمحكمة العليا هي عاصفة غريبة وحتى أنها تثير الاستياء.

بالضبط في ساعة محنتها لا يمكن نسيان للمحكمة العليا تعاونها المشين مع الاحتلال. هذا ليس موضوع للسرور. فالمحكمة بدعمها للاحتلال زرعت بذور السم التي نقطف ثمارها الآن. لو أن الاحتلال لم تتم شرعنته من قبلها عندما كانت قوية لما كان هناك إيتمار بن غفير أو مستوطنات أو حتى احتلال. بالتحديد في ساعة محنتها يجب أن نذكر بأن الأمر يتعلق بجسم لم يدافع عن إسرائيل من وكر الاحتلال، ولا يوجد أي سبب للدفاع عنها الآن وكأن الإضرار بها سينهي الديمقراطية، التي لم تكن موجودة أصلا. إسرائيل لم تعد ديمقراطية. لا يمكن النظر إليها كديمقراطية مع خصم الاحتلال. فالاحتلال تحول إلى جزء لا يتجزأ منها، وهو الذي يعرف النظام فيها بشكل سلبي كـ"أبرتهايد" بمصادقة المحكمة العليا.

ما الذي فعلته المحكمة العليا من اجل الدفاع عن الديمقراطية في وجه الاحتلال؟ تقريبا لا شيء. ماذا كان يمكنها أن تفعل؟ تقريبا كل شيء. لو أنها لم تقم بشرعنة جرائمه من البداية ولم تصادق تقريبا على أي خطوة لجهاز الأمن ولم تغض النظر ولم تصمت، لكانت إسرائيل ستكون مختلفة. الخطاب المدوي لاستر حيوت، بالأساس أسلافها، كان يجب أن يتم إلقاؤه منذ زمن "ضد جرائم الاحتلال."

نظرا لأن الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال لم يجد أي دواء في هذه المحكمة فإن هذه المحكمة تكون

قد خانت دورها. المحكمة التي لم تتخذ في أي يوم موقفا بخصوص شرعية المستوطنات وقامت بشرعنة الاعتقال الإداري وترددت سنوات إلى أن قامت ببلورة موقف بخصوص التعذيب وصادقت على الطرد الجماعي مثل طرد الـ 400 شخص من "حماس" وهدم البيوت وأزاحت وجهها عن القانون الدولي، هي محكمة عملت على تخريب الديمقراطية. بالذات، اليمين والمستوطنون كان يجب أن يشكروا هذه المحكمة لأنها قامت من اجلهم بشرعنة الاحتلال. اليسار كان يجب عليه أن يهب ضدها منذ فترة طويلة.

من الواضح أن إخضاع جهاز القضاء للسلطة التشريعية، فعليا للسلطة التنفيذية، هو أمر غير ديمقراطي بشكل واضح. لكن هذا بالضبط ما يحدث في الاحتلال. المحكمة العليا عملت أكثر كمحكمة عسكرية وأقل كحارس للعتبة. فهي كانت تقوم بدور العبد للسلطة التنفيذية. لا يمكن أن نغني لها الآن أغاني المدح وأن نتحسر على ضعفها.

توجد أخطار كبيرة تكمن الآن تهدد حقوق المواطن وحرية التعبير ولحريات أخرى في إسرائيل. بسرعة سنجد أنفسنا مثلا، مع كنيست لليهود فقط. هذه فقط البداية. الخطر كبير وخطير، لكن الخطأ الأول الذي ثماره تقطفها إسرائيل، الآن، هو الشرعنة الكبيرة للاحتلال على يد جهاز القضاء. كل شيء بدأ هناك. ما بعد ذلك كان أمرا محتما.

* * *

هآرتس: مستوطنون لهم جيش، وجيش له دولة!

بقلم رعياه يارون كرمئيل

ضباط في قيادة المنطقة الوسطى، من الجنرال يهودا فوكس فما تحت، بدؤوا يستعدون لإخلاء سكان مسافر يطا في جنوب جبل الخليل كي يتمكن الجيش من البدء بإجراء تدريبات عسكرية منتظمة في المنطقة، هذا ما كتبه في الأسبوع الماضي ينيف كوفوفيتش.

حسب المقال الإعدادات تمت بمبادرة من المستوى الأمني ولم تسبقها أوامر (أو مشاورات مع المستوى السياسي). هل من المعقول أن جنرالا في الجيش الإسرائيلي يبادر إلى خطة، حتى في قضية متفجرة وتثير الاهتمام الدولي، والوزير المسؤول (في هذه الحالة الحديث يدور عن بني غانتس) لا يعرف عن ذلك؟.

هل قائد المنطقة الوسطى استغل حقيقة تشكيل الحكومة الجديدة وأخرج من الدرج خطته؟ هل يعقل أنه في جيش الشعب قائد كبير جداً، بصفته المسؤول عن المناطق، يضع خططاً عملية تتعلق بحياة الناس من أجل السيطرة على أراضٍ دون تعليمات صريحة ودون أن يعرف وزير الدفاع؟.

لقد بقيت غارقاً في السؤال الذي قض مضاجعي. هذا كان في الصباح الباكر، وقد قررت توجيه السؤال لخبير عسكري. جوابه، قبل قراءة المقال بالكامل، كان "هذا غير معقول". بعد قراءة المقال قال: "قيادة المنطقة الوسطى تتجاوز المستوى السياسي."

من أجل فهم ماذا يحدث بالضبط في المنطقة التي تسمى مسافر يطا يجب أن نرجع بالزمن إلى الخلف. ففي 1981 اقترح وزير الزراعة في حينه، أرئيل شارون، تخصيص للجيش الإسرائيلي مناطق للتدريب في جنوب جبل الخليل، رغم أنه لم تكن حاجة عملية لذلك في تلك الفترة. السبب الحقيقي موجود في محاضر الجلسات من تلك الفترة. شارون اعترف بأنه يفضل استخدام الجيش لهذه المناطق بسبب تمدد العرب في الجبل. وقال أيضا "توجد لنا مصلحة في توسيع وزيادة مناطق التدريب للحفاظ على هذه المناطق في أيدينا". من الواضح كم هذا بسيط.

الآن لننتقل بقفزة سريعة إلى الأمام 30 سنة: في نيسان 2014 تم عقد جلسة للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، فيها تمت مناقشة "البناء الفلسطيني غير القانوني في مناطق ج". مراسلة "هآرتس" عميره هاس كتبت في حينه أن موقف الكثير من المشاركين هو أنه يجب "تطيير" السكان الفلسطينيين من المنطقة. وقد فسر ذلك بالادعاء أنه حسب تعليمات المسؤول عن المناطق، الذي هو قائد المنطقة، يحظر على الفلسطينيين البناء في مناطق ج، وبناء على ذلك يمكن استغلال "مخالفات" البناء التي يقومون بها من أجل إبعادهم كليا عن المنطقة.

أيضا عيناف شليف، الذي كان في حينه عقيداً وقائد قسم العمليات في قيادة المنطقة الوسطى، قال في تلك الجلسة إن الرغبة في العمل ضد البناء غير القانوني هي أحد الأسباب لزيادة التدريبات في الغور وفي جنوب جبل الخليل. أي أنه حتى من أقواله يمكن الفهم بأن تخصيص المنطقة للتدريب لم ينبع فقط من أسباب مهنية، بل كذريعة لطرد السكان المحليين.

في تلك الجلسة شارك أعضاء اليمين في حينه والأعضاء في الحكومة الآن أوريت ستروك وبتسلئيل سموتريتش، اللذان موقفاهما في حينه وحتى الآن يفسران الرغبة القوية في السيطرة على الإدارة المدنية. وحسب موقفيهما فإنه من الأفضل أن يسيطر على هذه الهيئة المستوطنون بشكل مباشر بحيث أنها تخدمهم وتواصل خدمتهم.

لقد سعت ستروك وسموتريتش خلال السنين بصورة عنيفة إلى طمس سياسة الخط الأخضر وتفضيل لا هوادة فيه للمستوطنين على مجموعات سكانية أخرى، خاصة الجيران الفلسطينيين.

عند تشكيل الحكومة الحالية وإزاء القوة التي راكمتها ستروك وسموتريتش أمام بنيامين نتنياهو الضعيف

فهما يمكنهما إملاء على رئيس الحكومة طموحاتهما، التي تتمثل بالتفاصيل الدقيقة للسيطرة المطلقة على الحياة وراء الخط الأخضر.

لكن سموتريتش وستروك يعتبران شخصين يلعبان في ملعب مفتوح وبصورة مكشوفة. مواقفهما ودوافعهما لم تتغير، بل هي فقط وصلت إلى مقدمة المسرح.

من أخذ، حسب ما نشر، اقتراح شارون المخادع من أربعين سنة وطموحات أعضاء اللجنة الفرعية في لجنة الخارجية والأمن وحولها إلى خطة عملياتية، فعل ذلك في الظلام ودون إشراك وزير الدفاع، المسؤول المباشر عنه.

بصدفة غريبة تم الكشف عن هذا العمل في وضح النهار، بالضبط عند تولي الحكومة اليمينية المتطرفة للسلطة.

عندما وجد الجنرال الفرصة لتقديم ثمار عمله التي جهد من أجلها دون مصادقة المستوى السياسي.

هل في الوقت الذي يخطط فيه الجيش ويستعد لتنفيذ خطط تخدم المستوطنين وتقديمها لمصادقة الدولة عليها بدلا من تسلم أوامر وتنفيذها، ألا يوجد في ذلك نوع من الانقلاب في الحكم؟.

أنا ترعرعت في كيبوتس غينيغار، أبي وأمي كانا من مؤسسي الكيبوتس، الذي عمره الآن مئة سنة. نحن عشنا حياة متواضعة ولم نعتقد أننا نستحق ذلك. آباؤنا لم يحاولوا ابتزاز المزيد من الدولة من أجل مشروع الاستيطان الذي أقاموه ولم يضعوا أي خطط في الظلام حول كيفية تفضيل أنفسهم على حساب الآخرين.

في المقابل، أثناء نشاطي في المناطق شاهدت مرة تلو الأخرى الانسجام المطلق بين الجيش والمستوطنين في البؤر الاستيطانية غير القانونية. مجموعة سكانية صغيرة يوجد لها جيش، الذي توجد له دولة، والجميع يعملون صبح مساء على سرقة الفقير والتدمير والزعرنة.

* * *

هآرتس: ياريف لفين: ثماني أكاذيب في بيان واحد

بقلم عاموس شوكن

بيان وزير العدل، ياريف لفين، في أعقاب أقوال رئيسة المحكمة العليا، استر حيوت، هو بيان كاذب ولافت للنظر.

الكذبة الأولى: "لقد سمعنا في هذا المساء خطابا معروفا من تظاهرات الأعلام السوداء. هذه هي نفس الأجندة السياسية ونفس الدعوة لإشعال الشوارع... نحن لم نسمع أي موقف قانوني متزن. سمعنا أقوالا سياسية

تحرض المتظاهرين."

من سمع خطاب رئيسة المحكمة سمع شيئا مختلفا، يشبه أكثر قرار محكمة. وصف منضبط ومبرر ويرتكز على حقائق جهاز القضاء والمبادئ التي يقوم عليها والأدوات التي هي بحوزته، وأهداف التغيير التي يخطط لها لفين.

الكذبة الثانية: "الانضمام التلقائي لرئيسة المحكمة العليا، تقريبا بنفس نص أقوال يائير لابيد ويائير غولان، هو الدليل الأفضل على فقدان الطريق لجهاز القضاء والحاجة إلى إعادته إلى المكان الذي كان فيه في فترة عظماء القضاء لنداو وأغرانات." أقوال رئيسة المحكمة لم يكن فيها أي "نص" مثلما يعزو لها لفين. والطرق على "فقدان الطريق لجهاز القضاء" هو خداع وقح. يصعب التصديق بأن لفين يستخف بشكل كبير بمستمعيه، لكن يتبين أن هذه هي نظرته للجمهور، بالضبط أقوال الرئيسة كانت جديرة مثل أقوال قضاة كبار سابقين.

الكذبة الثالثة: "لا توجد ديمقراطية غربية سليمة القضاة فيها يعينون أنفسهم ويتدخلون في قوانين الأساس على مسؤوليتهم." فالقضاة في إسرائيل لا يعينون أنفسهم. في كل هيئات القضاء، باستثناء المحكمة العليا، تكفي أغلبية في لجنة تعيين القضاة لا تضم أي قاضٍ في المحكمة العليا. والتعيين في المحكمة العليا يحتاج على الأقل إلى سبعة مؤيدين من بين أعضاء اللجنة التسعة، أي اتفاق بين القضاة وباقي الأعضاء. أيضا في هذه العملية ليس القضاة هم الذين يعينون أنفسهم، بل اللجنة التي تضم قضاة وممثلين عن الحكومة والكنيست ومكتب المحامين.

الكذبة الرابعة: "لا يوجد في أي دولة ديمقراطية مستشارون قانونيون يوجدون فوق الحكومة ويقررون بدلا منها". الحقيقة هي أنه في إسرائيل أيضا فإن المستشارين القانونيين لا يوجدون فوق الوزراء.

الكذبة الخامسة: "كما قالت الرئيسة حيوت فإن الديمقراطية ليست فقط سلطة الأغلبية. هذا المبدأ المهم وواجب الدفاع عن حقوق الأقليات، يقف أيضا في أساس التعديل الذي قمت باقتراحه. الإصلاحات تشمل... صلاحيات للمحكمة العليا من أجل إلغاء قوانين بأغلبية خاصة، وتعطي القضاة تمثيلا مناسبا في لجنة تعيين القضاة." والحقيقة هي أن الدفاع عن حقوق الأقليات ليس في أساس التعديل المقترح. لفين صعب على إمكانية الدفاع هذه بأضعاف مما هو عليه الوضع الآن، الذي فيه إلغاء قوانين من قبل المحكمة العليا هو أمر نادر جدا.

الكذبة السادسة: "تسمية تمثيل القضاة في لجنة لفين بـ"تمثيل مناسب". تمثيل القضاة غير مناسب في هذه اللجنة. الأغلبية المطلوبة لتعيين القضاة توجد في اللجنة المقترحة، حتى دون القضاة وحتى لو لم يشاركوا في

الجلسة، القضاة سيتم انتخابهم من قبل السياسيين.

الكذبة السابعة: "الديمقراطية لا تعتبر استبداد الأقلية، التي تفرض مبادئها على الأغلبية بوساطة السيطرة على جهاز القضاء. سلطة القضاء هي نقيض الديمقراطية السليمة". الحقيقة هي أنه لا توجد سلطة للقضاء في إسرائيل. توجد لها صلاحيات لتفسير القانون والحكم وفقا لذلك.

الكذبة الثامنة: "أنا ملزم بإجراء حوار ونقاش شامل... من أجل التوصل إلى نتيجة متزنة وأفضل... نحن مصممون على إعادة التوازن بين سلطات الحكم وإعادة الثقة بجهاز القضاء في إسرائيل." لا يوجد أي شيء متزن في اقتراح لفين. هو جميعه في صالح السياسيين، وهو سيحول المحكمة إلى سياسية مع قضاة سيصبحون متعلقين بالسياسيين. في مثل هذا الجهاز بالتأكيد لن تكون أي ثقة من قبل الجمهور.

* * *

لماذا "إسرائيل" قلقة من وصول سفينتين إيرانيتين إلى المياه الإقليمية لأستراليا؟

ترجمة: وكالة سما الاخبارية

تساءلت صحيفة عبرية عن السبب وراء سريان الخوف والقلق داخل أروقة الحكم في إسرائيل من وجود سفينتين حربيتين إيرانيتين في المياه الإقليمية لأستراليا. وذكرت صحيفة "معاريف" العبرية، مساء السبت، أن هناك حالة من القلق في إسرائيل على خلفية وجود أو وصول سفينتين حربيتين إيرانيتين إلى المياه الإقليمية لأستراليا أو بالقرب منها. وأوضحت الصحيفة أن السفينتين الإيرانيتين تقومان باختبار قدرات البحرية الإيرانية على مسافات بعيدة من الشواطئ الإيرانية، حيث ترغب إيران في الظهور أمام العالم، وخاصة أمريكا وإسرائيل أنها لا تخشى العقوبات المفروضة عليها من قبل الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب. وأشارت الصحيفة إلى أن السفن الإيرانية تحاول القيام بجولة حول العالم، بدعوى أن لدى طهران أذرع بحرية طويلة المدى، فضلا عن أن القيادات الإيرانيين يرغبون في التطوير المستمر للسلاح النووي، لافتة إلى أن إيران تقوم أيضا بتصدير النفط وتسارعت عملية تصديرها بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، إلى كل من الصين وسوريا وفنزويلا.

وكان قائد القوة البحرية الإيرانية، الأدميرال شهرام إيراني، قد أعلن الأربعاء الماضي، التخطيط للتواجد في قناة بنما. وصرح إيراني، خلال المؤتمر الوطني الأول تحت عنوان "للحضارة البحرية - مسار التقدم" الذي عقد في منطقة كنارك في جنوبي شرق البلاد، بأن "البحرية الإيرانية كانت موجودة في جميع المضائق الاستراتيجية في العالم حتى اليوم، ولم نتواجد في مضيقين فقط ونخطط العام الجاري للتواجد في قناة بنما." وأضاف قال الأدميرال إيراني، أن استخدام القدرات البحرية يتطلب اهتماما خاصا من جميع المسؤولين

البحريين في البلاد، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا." وقال إنه "تم اتخاذ إجراءات في البحرية الإيرانية بدعم من النخب العلمية والشركات القائمة على المعرفة ووزارة الدفاع." وأشار إيراني إلى أن "شواطئ مكران تعتبر مهمة للبلاد، ولهذا السبب دخلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بجدية في تطويرها." وأكد قائد البحرية الإيرانية أن بلاده بدأت الملاحة البحرية قبل الأوروبيين بوقت كبير جدا، "اليوم علينا أن نعزز وجودنا في المياه الدولية ويمكننا القول أنه لا توجد مشكلة في المجال العلمي للتوسع في هذا المجال."

* * *

كوخافي متخوف من اندلاع حرب مع نهاية ولايته قائدا لجيش الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

أيام قليلة ويغادر قائد جيش الاحتلال أفيف كوخافي منصبه بعد أربع سنوات حافلة بالعمليات العسكرية والإخفاقات الميدانية، مبديا قلقه من عدم استمرار استقرار الوضع الداخلي بسبب قرارات الحكومة الجديدة، وفي الوقت الذي زعم فيه الاستعداد لمهاجمة إيران، فإنه هدد بأن العدوان الذي قد يشنه الاحتلال على لبنان سيكون غير مسبوق. مع أن كوخافي فور توليه منصبه في كانون الثاني/ يناير 2019 صادق على تنفيذ عدد كبير من العمليات العدوانية في قطاع غزة وسوريا ولبنان والعراق والبحر الأحمر ووجهات أخرى، وربما ترك خلفه منظومة عسكرية تستعد لمهاجمة المنشآت النووية في إيران، كاشفا أن الجيش تدرب مرتين في الأشهر الستة الماضية مع عشرات الطائرات على هذا السيناريو، وزاعما أن الجيش يسعى لأن يكون جاهزًا في يوم اتخاذ القرار لتنفيذ عمليته.

أمير بوخبوط المراسل العسكري لموقع" ويللا" نقل عن كوخافي أنه "إذا لم تنضم الولايات المتحدة لمهاجمة إيران، فيجب أن يكون لدى إسرائيل القدرة على تنفيذها، ولو بمفردها، كاشفا أننا ندخل وتيرة عالية جدًا في تجميع الأسلحة، بحيث تقلع الطائرات من عدد كبير من القواعد، ويمكن للعشرات منها الطيران للوجهة التي حددتها، وعند الحديث عن وجود خلافات إسرائيلية شديدة حول أساليب العمل ضد إيران، زعم أن هناك اتفاقا ساحقا بعدم السماح لها بحيازة قدرات نووية."

وأضاف في المقابلة أنه "يأمل ألا يتطور تقارب إيران وروسيا، ونجد طرقًا لوقفه، آملا بعدم تمرير صواريخ ياخونت المتطورة من سوريا إلى لبنان، من خلال تكثيف العمل ضد حزب الله في سوريا كما هو الأمر خلال السنوات الماضية، لقد حققنا كثيرا من النجاحات، رغم أننا لم نصل لنسبة 100في المئة، ولكن في يوم الحرب لدينا طرق لضرب الصواريخ التي نصبها وصنعها الحزب."

وردّا على سؤال بشأن مهاجمة مطارات سوريا لنقل الأسلحة، وهل سيتم مهاجمة مطارات لبنان، أشار إلى أن "حزب الله لم يعد قادرا على نقل أسلحته جواً وبراً وبحراً لسوريا، ثم لبنان، ومهمتنا أن نجعل الأمر صعبًا

عليهم، لا يوجد حالياً أي تحويلات، وإذا تطور هذا المحور فلن نقف مكتوفي الأيدي، لأن الأسد لا يمنع الإيرانيين من الاستمرار بتهريب الأسلحة عبر أراضيه، رغم أنه يتفهم الضرر الذي تسببه له، وسلوكه يشير لمستوى تخوفه من رد الفعل الإسرائيلي."

بالنسبة للوضع الفلسطيني، ونهاية عام 2022 باستشهاد أكثر من مائتي فلسطيني بنيران جيش الاحتلال، زعم كوخافي أن "هذه الأرقام تعبير عن مدى النشاط المعادي بالضفة الغربية الذي من واجبنا منعه، وسأكون سعيدًا إذا قامت السلطة بهذا العمل الأمني، لكن الوضع في الضفة الغربية غير مستقر وغير مسالم، والسلطة لا تسيطر بقوة وإحكام كما نرغب، مع العلم أن التنسيق الأمني معها مستمر، وعلى مستوى جيد، لكن أجهزتها الأمنية لا تعمل في نابلس وجنين."

وزعم أن الجيش منع "مئات الهجمات خلال الأشهر العشرة الماضية في عملية كاسح الأمواج، لم نمنع جميع العمليات، لكن نطاقها يتجه نحو الانخفاض في الوقت الحالي، دون ضمان ذلك أيضًا، ولذلك نحن بحاجة لمواصلة هذا النشاط بقوة أكبر، لأن العمليات مستمرة على طول خط التماس، من خلال الاعتقالات اليومية في عمق المدن الفلسطينية، على أمل تلاشي موجة العمليات هذه."

وحول موقفه من الخطر الداهم على الدولة بسبب تصريحات السياسيين، وحديثهم عن حرب أهلية، زعم أنه "ليس من وظيفتي التعامل مع المجتمع الإسرائيلي، أنا قائد الجيش، وأنا أراه متماسكاً، رغم ما شهدته الآونة الأخيرة من صدور عدد غير قليل من انتقادات السياسيين الذين حوّلوا الجيش إلى "كيس ملاكمة"، عبر تصريحاتهم ضد رئيس الأركان، وكبار القادة والجنرالات."

وحول الوضع في غزة، ذكر كوخافي أن "الجيش تعرض لانتقادات بسبب إخفاق هجومه على مترو الأنفاق الخاصة بحماس خلال حرب 2021، مع أن الهدف الرئيسي هو تدمير شبكة أنفاق تصل لأكبر عدد ممكن من الكيلومترات، لأنها المساحة الجديدة التي تعمل فيها حماس، وكنا نعلم أن فرصة إيذاء مسلحيها في تلك اللحظة لم تكن كبيرة، فقد ذهبنا إليه وأعيننا مفتوحة، وكانت المهمة تدمير الأنفاق."

وأوضح أن "مسألة الأسرى الإسرائيليين لدى حماس في غزة تعتبر جرحا ينزف في عيون الجنود والقادة، ونحن نبذل جهودًا كبيرة على مر السنين، وأستطيع القول إنه في العامين الماضيين حصل تقدم في موضوعهم، لكن في النهاية هو قرار المستوى السياسي، وأتمنى بصدق أن نتمكن يومًا ما من جلب الأخبار السارة، ولن أخوض في تفاصيل مدى إمكانية الوصول إليهم خلال فترة ولايتي، أو أني أعرف مكانهم في قطاع غزة."

وبشأن الحرب المقبلة في لبنان، أشار كوخافي إلى أن "المسألة معقدة، لأن القتال سيكون في منطقة حضرية، ففي مدينة صور مثلا توجد مبان من 8-12 طابقًا، وسيكون هناك قتال أكثر تحدّياً، سنهاجم في المساحة المبنية كل مقار الصواريخ، وستكون هناك نيران من الأرض والجو بكثافة عالية جدا، لدينا آلاف الأهداف في لبنان، من الحدود إلى بيروت، حيث يمتلك الجيش حاليًا قدرة هجومية كبيرة جدًا، وقد تحسنت بسبب كميات الأسلحة والقدرات والخلايا الهجومية والمناورات، سواء الجوية أو البرية، سنهاجم كل هدف فيه

عناصر أو وسائل أو بنية تحتية من حزب الله."
وحول التطبيع مع الدول العربية، أكد كوخافي أنه "يشعر بالفخر لأنه لأول مرة يزور رئيس أركان إسرائيلي دولة المغرب بزيّه العسكري، وطوال زيارتي رافقتني ثلاثة مشاعر مهمة، أولاها أنهم يعاملوننا باحترام غير عادي، وللدولة والجيش خصوصا، وثانيها أن الزيارة جددت علاقة اليهود بمراكش والتي تعود للعام 1492 (طرد اليهود من أسبانيا)، وثالثها لأنها تتزامن مع طرد أو فرار جزء كبير من يهود المغرب"

* * *

"أزمة دستورية": نتنياهو لا يعتزم إجراء تغييرات بخطة ليفين

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يسعى الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، من خلال محادثات هادئة من وراء الكواليس إلى التوصل تفاهمات بين حكومة بنيامين نتنياهو والمعارضة وجهاز القضاء، بشأن خطة إضعاف جهاز القضاء التي طرحها وزير القضاء، ياريف ليفين، حسبما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية اليوم، الأحد. وفي هذا السياق، بادر هرتسوغ إلى اللقاء الذي عقد، الأسبوع الماضي، بين ليفين ورئيسة المحكمة العليا، إستير حيوت. إلا أن قياديين في حزب الليكود قالوا خلال نهاية الأسبوع الماضي، إن الائتلاف لا يعتزم إجراء تغييرات جوهرية في إضعاف جهاز القضاء. ورأت مصادر قضائية إنه ينبغي إجراء تغييرات كبيرة في الخطة، وحذروا من أنه في حال المصادقة عليها بالصيغة التي طرحها ليفين، فإنه يتوقع حدوث صدام بين الحكومة وجهاز القضاء، يقود إلى "أزمة دستورية غير مسبوقة في إسرائيل"، وفق ما نقلت عنهم صحيفة "هآرتس." وقال نتنياهو في شريط فيديو، أول من أمس، إنه يجب دفع الخطة قدما "بمسؤولية وترجيح رأي، ومن خلال الاستماع إلى جميع المواقف، وهذه العملية بالضبط التي ستحدث الآن في الكنيست. وأنضح الجميع بتهدئة الخواطر والدخول إلى نقاش موضوعي."

ونُظمت مظاهرات كبيرة ضد هذه الخطة في القدس وحيفا وتل أبيب، وكانت المظاهرة في تل أبيب الأكبر حيث شارك فيها نحو 80 ألف شخص.

وقال عضو الكنيست السابق، يائير غولان، لموقع "واينت" الإلكتروني أمس، إنه "أدعو إلى استخدام أداتين مسموحتين للمواطنين الذين غير مستعدين للعيش في حياة غير ديمقراطية، وهما الحق بالتظاهر والحق بالإضراب. وسنتظاهر بقوة أكبر وليس في مساء أيام السبت فقط، وسنضرب بشكل يعطل المرافق الاقتصادية إلى حين تدرك هذه الحكومة السيئة إنه ليس بالإمكان إلغاء الديمقراطية." وأشار القياديون في الليكود إلى أن أقوال نتنياهو تطرقت إلى المداولات العادية حول مشاريع قوانين في لجان الكنيست، واستبعدوا أن نتنياهو سيجري حوارا مع المعارضة ومعارضي الخطة. وقالت مصادر في المعارضة إن الليكود

يحاول إنشاء انطباع حول استعداد لتسوية، بهدف تضليل معارضي الخطة وإضعاف الاحتجاجات الشعبية ضدها. وأضافت المصادر ذاتها أن احتمالات الحوار مع الائتلاف حول الخطة ضئيلة. وقدر مصدر رفيع في المعارضة أن محاولات هرتسوغ للتوصل إلى تسوية بين الأطراف تجري من أجل "تبرئة الذمة". كذلك رأت مصادر في وزارة القضاء أن أقوال الائتلاف حول تسوية هدفها تهدئة الأجواء بالأساس، وقال مصدر في وزارة القضاء إن تغييرات طفيفة في خطة ليفين لن تكون كافية، لأن هذه الخطة هي خطوة شاملة ومتطرفة، وتتطلب تغييرات دراماتيكية في كافة عناصر الخطة.

وأحد البنود الإشكالية في خطة ليفين هو منع المحكمة العليا من إلغاء بنود في قوانين أساس، وذلك لأن خطة إضعاف جهاز القضاء ستنفذ من خلال إجراء تعديلات على قوانين أساس. ولم تلغ المحكمة العليا قوانين أساس وإنما ألغت عدد قليل من البنود في قوانين كهذه على مدار ثلاثة عقود. وتسود في إسرائيل حالة ترقب لقرار يتوقع أن تصدره المحكمة العليا في التماسات ضد تعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا، بسبب إدانته بداية العام الماضي بتهم جنائية وفرض عقوبة السجن مع وقف التنفيذ. وتصف الالتماسات قرار نتنياهو بتعيين درعي أنه غير معقول بشكل متطرف.

وتقضي خطة ليفين بمنع المحكمة العليا من استخدام "ذريعة عدم المعقولية"، بهدف أن يتمكن نتنياهو من إعادة تعيين درعي وزيرا في حال قررت المحكمة العليا إلغاء هذا التعيين. وفي هذه الحالة قد تستخدم المحكمة أدوات قانونية أخرى من أجل التدخل في قرار نتنياهو، وستحاول الحكومة التغلب على ذلك أيضا، وتكرار هذه العملية.

* * *

دول أوروبية قلقة من خطوات إسرائيلية أحادية الجانب

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

قال وزراء خارجية عدة دول أوروبية، خلال محادثات مع وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، الأسبوع الماضي، إنهم قلقون من أن تنفذ الحكومة الإسرائيلية خطوات أحادية الجانب وتستهدف حل الدولتين، وبين هذه الخطوات توسيع البناء في المستوطنات وإلحاق أضرار بالبنية التحتية الفلسطينية وتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس" أمس الأحد.

وطالب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، خلال محادثة مع كوهين يوم الخميس الماضي، بأن تطرح حكومة بنيامين نتنياهو أفقا سياسيا لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن تمتنع عن تنفيذ خطوات أحادية الجانب، وعبر عن قلقه من العدد الكبير للشهداء الفلسطينيين في الأشهر الأخيرة. إلا أن

بوريل اعتبر في المقابل أن إسرائيل هي "أحد الشركاء القريبين للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط"، ودعا إلى وقوف إسرائيل إلى جانب الاتحاد الأوروبي لمواجهة تبعات "الهجوم الروسي الوحشي على أوكرانيا، والتعاون العسكري الروسي مع إيران."

وقال الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، اللورد طارق أحمد، في بيان أعقب لقاءه مع كوهين في القدس، يوم الأربعاء الماضي، إنه "شجعت الجانبين على الامتناع عن أعمال استفزازية أحادية الجانب في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تحبط وحسب احتمالات حل دولتين حقيقي وسلاما إقليميا."

وامتنعت الخارجية الإسرائيلية في بيان أعقب لقاء كوهين مع الوزير البريطاني عن ذكر أقوال الأخير، وأشارت إلى "التعاون بين الدولتين" وإلى "وقوف بريطانيا إلى جانب إسرائيل في التصويت في الأمم المتحدة"، قبل أسبوعين، لدى مصادقة الجمعية العامة على التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بشأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

ووفقا للصحيفة، فإن وزراء خارجية بريطانيا، ألمانيا، النمسا، هولندا، أستونيا، كرواتيا، قبرص وغواتيمالا هاتفوا كوهين لتهنئته على توليه منصبه، الأسبوع الماضي، وعبر قسم منهم عن تخوفه من أن تلحق الحكومة الإسرائيلية ضررا بالعلاقات مع الفلسطينيين من خلال خطوات يتوقع أن تقدم عليها. ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي أوروبي قوله "إننا نتابع بتأهب عمليات الحكومة. وزيارة الوزير (إيتمار) بن غفير للمسجد الأقصى مقلقة. ونتخوف من خطوات أخرة من جانبه في المستقبل والتي قد تشعل المنطقة."

وادعت مصادر سياسية إسرائيلية أن مزاعم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وكوهين وغيرهما أن الحكومة لا تعتزم تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، خففت انتقادات المجتمع الدولي لخطوات بن غفير. وتأمل الحكومة الإسرائيلية، بحسب الصحيفة، أنه بالرغم من الخلافات، فإن الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية لن يمارسا ضغوطا على إسرائيل في الموضوع الفلسطيني. واعتبر مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية أن التصريحات الأميركية والأوروبية في الموضوع الفلسطيني هي بالأساس "ضريبة كلامية" وأن المجتمع الدولي يركز حاليا على الحرب في أوكرانية والقضية الإيرانية.

ويتوقع أن يصل إلى إسرائيل، في 19 الشهر الجاري، مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان. ويتوقعون في إسرائيل أن يطرح سوليفان بشكل واضح "الخطوط الحمراء" للرئيس جو بايدن وأن يعبر عن قلق من تدهور العلاقات مع الفلسطينيين. كما سيبحث سوليفان الموضوع الإيراني ودفع العلاقات بين إسرائيل والسعودية.

* * *

تحديات أمام رئيس أركان جيش الاحتلال الجديد.. أبرزها اشتعال الضفة

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

تحدثت وسائل الإعلام العبرية عن أبرز التحديات التي تقف أمام رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي الجديد، الجنرال هرتسي هاليفي، الذي سيجري تنصيبه الاثنين. ويبدأ رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال الـ23، مهام منصبه اليوم الاثنين، وفور حصوله على الترقية لرتبة لواء فإنه سيلقي كلمته العلنية الأولى في ديوان رئيس الحكومة كرئيس هيئة أركان، وعندها سيمثل هيئة الأركان العامة، بحسب ما ذكره موقع "i24" الإسرائيلي.

ورجح الموقع أن "يستمر هاليفي بالضبط من النقطة التي توقف فيها رئيس هيئة الأركان المنتهية ولايته أفيف كوخافي، في محاولة للدفاع عن الجيش من التدخل السياسي والحفاظ على وحدة القيادة، خصوصا في الضفة الغربية، وتجنب تعيين ضباط من قبل جهات خارج الجيش الإسرائيلي"، في إشارة للوزير المتطرف بتسلئيل سموتريتش.

وذكرت" القناة13 "العبرية، أنه "رغم أن كافة رؤساء هيئة الأركان يفضلون الحديث عن إيران، لأنه الحديث الأكثر جاذبية ويتضح خلال الحديث عنها الشخصيات الجيدة والشريرة في القصة، فإن هاليفي يفهم أنه من بين الميادين الأكثر إلحاحا وانفجارا هو الضفة الغربية، التي تتأثر بالأحداث الداخلية، مثل أحداث المسجد الأقصى." ونوهت إلى أنه "في عام 2023 سيتزامن عيد الفصح اليهودي مع شهر رمضان المبارك، وهذا بحد ذاته توقيت ملغوم قابل للانفجار." وهناك أيضا "مهمة كبيرة أخرى سيتعامل معها هاليفي، هي حماية عناصر الجيش الإسرائيلي، وسيحاول العمل للحفاظ على الضباط الصغار وعلى صورة الضباط الكبار التي تضررت خلال السنوات الأخيرة."

وتشهد مختلف مدن الضفة الغربية وخاصة نابلس وجنين، مقاومة متواصلة لجيش الاحتلال الذي يواصل قتل وإعدام الفلسطينيين وشن حملات الاعتقال والاستيطان، وقد برزت في السنة الأخيرة "كتيبة جنين" التي تنشط في مخيم جنين ومجموعات "عرين الأسود" التي تنشط بشكل مركز في نابلس.

وسبق أن كشفت شعبة القوى البشرية في جيش الاحتلال عن إحصائية لعدد قتلى جنود الاحتلال في مختلف الحوادث الأمنية والمدنية، وأكدت صحيفة "يديعوت أحرنوت أن "44 جنديا سقطوا خلال عام 2022، بينهم ثلاثة سقطوا في مواجهات مع مقاومين بالضفة الغربية، و14 ماتوا منتحرين." وأظهرت الإحصائيات ارتفاعا في قتلى جيش الاحتلال لعام 2022 مقارنة بعام 2021 الذي قتل فيه 31 جنديا إسرائيليا، و28 في عام 2020.

* * *

كوخافي يرحّل قضايا عسكرية إلى هليفي: "العهد الذهبي الأمني" انتهى؟

ترجمة :بلال ضاهر. موقع عرب 48

اعتبر محللون عسكريون اليوم، الإثنين، أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، سيتعامل مع ثلاث مهمات عسكرية خلال ولايته، التي تبدأ اليوم، وهي: إعداد الجيش للحرب المقبلة، إيران، والوضع في الأراضي الفلسطينية. وذلك إلى جانب قضية العلاقة بين الجيش والمجتمع الإسرائيلي.

في موازاة ذلك، فإن قرار رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بمنح رئيس الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، مسؤولية إدارة الأمور المدنية للاحتلال في الضفة الغربية، ومنح رئيس حزب "عوتسما يهوديت"، إيتمار بن غفير، المسؤولية عن عمليات الشرطة في المجتمع العربي، لا يتوقع أن يسهم في تهدئة الأجواء، وفقا للمحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل. وسيطالب هليفي، بحسب المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشواع، أن "يستعد لإمكانية انهيار السلطة الفلسطينية، وإعداد رد ومواجهة موجة إرهاب". واعتبر أنه بما يتعلق بإيران، فإن جهوزية الجيش الإسرائيلي لهجوم "أصبحت "على سكة الحديد'. فالخطط موجودة، وينبغي انتظار وسائل ستصل لاحقا." وأضاف يهوشواع أنه سيتعين على هليفي "الحفظ على الجيش الذي تحت قيادته كي لا يتفكك. هكذا هو الوضع بالضبط. وذلك بسبب تكاثر الضغوط السياسية التي ستؤثر على أدائه وعلى محفزات الخدمة في القوات النظامية وقوات الاحتياط."

وقُتل خلال السنة الأخيرة 14 ضابطا وجنديا إسرائيليا في حوادث طرق وأثناء تدريبات وبنيران صديقة. "وهذه الحوادث تدل على وجود مشكلة طاعة في الجيش"، وفقا ليهوشواع. "وفضّل رئيس أركان الجيش المنتهية ولايته، أفيف كوخافي، توجها متساهلا في العقوبات ضد ضباط لم يطبقوا مسؤولياتهم. ولن يكون بإمكان هليفي الاستمرار في هذا التوجه. فالمجتمع الإسرائيلي لا يتسامح بتاتا حيال حوادث كهذه." وأضاف يهوشواع أنه خلافا للصورة التي حاول كوخافي رسمها في المقابلات معه، يوم الجمعة الماضي، فإن الواقع في الجيش هو أنه "يوجد نزوح (ضباط) إلى خارجه، إلى الحياة المدنية. وهؤلاء بالأساس هم ضباط برتب متدنية. ومن لديه خيار جيد يهرب إلى عمل مربح في القطاع المدني. هل يوجد نقص بالضباط؟ ليس حاليا. هل الضباط الجيدون يبقون في الجيش؟ لا."

وأشار هرئيل إلى أن وزير الأمن، يوآف غالانت، ألمح خلال اجتماع مع ضباط هيئة الأركان العامة أنه، خلافا للاتفاقيات الائتلافية، سيهتم بأن يبقى قسم من الصلاحيات في الضفة الغربية تحت مسؤولية وزارته. "لكن المصيبة هي أنه لا يقرر في هذه المسألة. فنتنياهو التزم أمام سموتريتش باتفاق، ورافعات الضغط الحقيقية موجودة بأيدي الصهيونية الدينية. وإسرائيل والفلسطينية موجودون، منذ آذار/مارس الماضي، في تصعيد كبير ومتواصل في الضفة الغربية. وخطر التدهور إلى انفجار حقيقي يخيم فوق بداية ولاية هليفي." وأضاف

هرئيل أن كوخافي لم يتمكن من تنفيذ قسم من خطة "تنوفا" المتعددة السنوات، التي يضعها رئيس أركان الجيش في بداية ولايته. ونقل عن ضباط في هيئة الأركان العامة قولهم إن هليفي قد يلجأ إلى وضع "خطة عسكرية متعددة السنوات للمناطق" المحتلة، "عندما تُبلع ولايته بأحداث في الحلبة الفلسطينية. وإلى جانب ذلك، هناك خطورة بأن تتسرب المواجهة السياسية العاصفة (بين حكومة نتنياهو والمعارضة) إلى داخل الجيش الإسرائيلي وتؤدي إلى تآكله من الداخل."

وأدخل رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة، الجنرال يعقوب بنجو، تطورا آخر إلى صورة الجيش الإسرائيلي. وأشار في مقال نشره مع ضابطين كبيرين آخرين في المجلة العسكرية "مَعرَخوت"، الأسبوع الماضي، إلى أن إسرائيل كانت خلال العقود الأربعة الماضية في "عهد ذهبي أمني، لم يعد قائما بعد الآن." وأضاف الضباط أن "إسرائيل استفادت من ثلاثة امتيازات: حقيقة أنها واجهت تهديدا أمنيا محدودا فقط، والهيمنة الأميركية التي تم التعبير عنها بدعم صلب لإسرائيل، والروح المشتركة للمجتمع الإسرائيلي."

وتابعوا أنه يبدو مؤخرا أنه يوجد "تآكل عميق في الامتيازات الثلاثة. فإيران تشكل تهديدا خارجيا تتزايد خطورته من خلال قوة إقليمية مع دعم روسي؛ القوة والدعم من جانب السند الأميركي يتقوض؛ والتكتل الإسرائيلي الداخلي أخذ يضعف. والقدرة على مواجهة التهديد الخارجي في ظروف كهذه يتطلب أثمانا عالية". وفي المقابل، "حققت إسرائيل تحسينات في عدة مجالات: تعزيز التعاون مع دول في الشرق الأوسط وحسّنت قدراتها التكنولوجية والأمنية، بشكل يجعلها موردا أهم بالنسبة لشركائها."

وتوقع الضباط أن "التحديات ستصل إلى ذروتها في وقت لاحق من العقد الحالي، ويستوجب ذلك استعدادا مختلفا في بناء القوة العسكرية من أجل مواجهتها". وتأتي هذه التحذيرات في موازاة التقاطب الحاصل في إسرائيل منذ تشكيل حكومة نتنياهو وخطة إضعاف جهاز القضاء التي تطرحها.

* * *

القناة الـ 12: السنة الأكثر هدوءًا في غزة هي السنة الأكثر عصفًا في الضفة.. ليست صدفة

بقلم د. ميخائل غولديشتاين

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

قبل حوالي شهر، احتفلت حماس في مهرجان مثير للانطباع بالذكرى الـ 35 عام على تأسيسها، ينظر التنظيم إلى الوراء بالكثير من الفخر والتفاؤل: خلال ثلاثة عقود ونصف العقد، تحولت مجموعة الجمعيات الخيرية والخلايا العاملة في أزقة مخيمات اللاجئين المسلحة بالسكاكين والبلطات؛ لتصبح صاحبة السيادة في غزة

وتحكم بما يشبه الجيش، وتحظى باعتراف متزايد على الساحات العربية والدولية، وتشرئب عيناها إلى سلب المنظومة الفلسطينية من يد السلطة الفلسطينية.

حماس تمثل تحديًا خادعًا أمام إسرائيل: من جهة، هناك هدوء في غزة، نابع من بين الكثير من الأمور من تقدم الخطوات المدنية غير المسبوقة تجاه قطاع غزة؛ لكن من الجهة الأخرى فإن الضفة الغربية تغلي بطريقة لم تشهدها من قبل أكثر من 20 عام، ثمة علاقة بين الوضعين. حماس التي تحرص على الحفاظ على الهدوء في غزة، تلعب دورًا مهمًا في إشعال الضفة؛ حيث تؤسس بنى تحتية "إرهابية" تقوم بتنفيذ العمليات، وتدعم المنظمات "الإرهابية" المستقلة مثل "عرين الأسود"، وتقوم بالتحريض الجامح وتشجع عرب الداخل على السعي إلى تخريب الدولة. بكلمات أخرى؛ حماس تملي على إسرائيل التفرقة، نفس المبدأ الذي اتبعته الأخيرة وطبقته تجاه الفلسطينيين منذ صعود التنظيم إلى سدة الحكم في غزة.

الهدوء في غزة ليس نتاج اتفاق سياسي أو انتصار عسكري كاسح، إنه بمثابة معضلة استراتيجية في القضية الفلسطينية، ونتاج الفوضى السياسية التي تجعل من الصعب بلورة سياسة منتظمة على المدى البعيد. الهدوء الحالي هو بمثابة هدوء افتراضي بالنظر إلى طبيعة البدائل الأخرى السيئة، ومن بينها التصعيد المستمر الذي ينغص حياة سكان الجنوب أو احتلال غزة، السيناريو المتطرف الذي سيكلف إسرائيل ثمنًا استراتيجيًا باهظًا.

إسرائيل بحاجة إلى أن تنظر بشكل واقعي إلى الواقع في غزة؛ الهدوء تستغله حماس بهدف التقوّي قبيل مواجهة مستقبلية وتعزيز حكمها، مع إلغاء إمكانية أن تعود السلطة إلى غزة. سلوك حماس يقوم على أساس المبدأ الإسلامي "الصبر" والاستعداد إلى عقد "هدنة" مع العدو بهدف تحصيل القوة وضربه بشكل مفاجئ في المستقبل، مع خرق الاتفاقيات السابقة التي تم التوقيع عليها. التحسن الاقتصادي يُمكن ان يسهم في الاستقرار المؤقت، لكن ليس بمقدوره أن يخضع أيديولوجيات أو يوجد ثمن خسارة وضغط شعبي يمنع المواجهات في المستقبل، عندما يتقرر أن الوقت قد حان للنهوض.

عدا عن الحفاظ على الهدوء الذي تستمد منه حماس الكثير من المزايا، التنظيم ليس بحاجة إلى تنازلات كبيرة، فهو يواصل تعزيز قوته العسكرية، وتوجيه "الإرهاب" من داخل غزة نفسها (المجهود الذي تشارك فيه التنظيمات الأخرى في غزة مثل الجهاد الاسلامي ولجان المقاومة)، يمتنع في بعض الأوقات عن فرض قيود على الفصائل الأخرى (الأمر الذي أجبر إسرائيل على التحرك ضد الجهاد الإسلامي في عملية "بزوغ الفجر")، ويواصل إظهار موقف صلب في قضية الأسرى والمفقودين، التي عرضت مع انتهاء عملية "حارس الأسوار" على أنها شرط للتقدم بالخطوات المدنية تجاه غزة.

الحكومة الجديدة تقبل بالهدوء في غزة على أنه إرث، على الرغم معايبه الكثيرة؛ نوصي بالحفاظ عليه، فلا يجب أن نخوض من جديد جولات مواجهة، وبالطبع ليس عندما تقف إسرائيل أمام تحديات كبيرة أخرى من الداخل والخارج. مع ذلك، من الضروري تغيير قواعد المعادلة التي تمليها حماس، يجب أن نوضح بشكل خاص أن توجيه "الإرهاب" من داخل غزة من خلال الاستغلال القبيح لخروج العمال إلى إسرائيل للقيام بالعمليات والتجسس، سيتسبب في تقليص العطايا المدنية تجاه غزة. فيما بعد، نوصي أن نطرح بإصرار أكثر من الماضي بكثير مطلب الثمن في موضوع الأسرى والمفقودين مقابل العطايا المدنية. نفس الإصرار والصلابة التي تبديها الحكومة الجديدة تجاه السلطة، من الجدير أن تنتهجها أيضًا - بل وبشكل أكبر - تجاه حماس.

الحكومة الجديدة تحتاج بالتالي إلى بلورة استراتيجية منهجية في الموضوع الفلسطيني، والتي في سياقها تدرس عميقًا العلاقة ما بين الضفة الغربية وغزة، والانعكاسات بعيدة المدى للهدوء الحالي. من أجل ذلك نوصي بتقليل التعامل بالخطوات ذات البعد الرمزي - وعلى رأسها استعراضات القوة في المسجد الأقصى وعمليات إنزال علم منظمة التحرير (رغم ان هناك من يرى فيها مواضيع أساسية ذات أهمية كبيرة) - وتعميق معالجة القضايا الجوهرية التي تؤثر في تصميم المستقبل، وفي صميمها الخلط المتزايد بين الضفة وإسرائيل، والذي من شأنه أن يقودنا إلى واقع الدولة الواحدة، دون إرادة منا أو تخطيط.

* * *

معهد القدس للاستراتيجية والأمن: إدارة بايدن لن تتسرع في الضغط على "إسرائيل"

بقلم اللواء متقاعد د. عيران ليرمان

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تعكس كلمة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" في المؤتمر السنوي لمنظمة الضغط "J-Street" التزام الإدارة الأمريكية بحل الدولتين، في الوقت نفسه تضمن الخطاب نوع من الرفض الصريح للدعوة إلى المس "بالمساعدات الأمنية لإسرائيل"، ومقاطعة وزراء الحكومة من أحزاب اليمين، وحتى توبيخ لدول "اتفاقات أبراهام" لعدم تضامنها مع الفلسطينيين.

النقاط الرئيسية في خطاب لينكولن

إن حقيقة ظهور وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" أمام المؤتمر السنوي لمنظمة"J-Street" ، التي تعمل كجماعة ضغط) في صراع تصاعد مؤخراً مع (AIPAC للترويج لمواقف مؤيدة "لليسار الإسرائيلي"، هو بمثابة رسالة لتضامن الإدارة مع مواقف وأهداف المنظمة وعلى رأسها الدعم المستمر لـ "حل الدولتين"، فضلاً عن دعمها لاتفاق نووي مع إيران.

شدد بلينكين في المؤتمر على التزام الولايات المتحدة بالترويج لتسوية سياسية "**على أساس حدود عام 1967 مع تبادل الأراضي المتفق عليها**، وأوضح أيضاً أن الإدارة ستعارض بشدة أي إجراءات تهدف إلى جعل تحقيق هذه الرؤية أمراً صعباً، بما في ذلك توسيع الاستيطان اليهودي، والخطوات نحو الضم وهدم المنازل، كما حذر من التحريض على العنف في سياق "المواقف الإسرائيلية" تجاه السكان العرب الفلسطينيين، وتقويض الوضع الراهن في الأماكن المقدسة."

أشاد بلينكين باتفاقات أبراهام وأعرب عن دعمه لترسيخها وتوسيعها

تعتبر الولايات المتحدة توسيع "العلاقات السياسية لإسرائيل" أحد الضمانات لأمنها، في الوقت نفسه، ووفقاً لنهج الإدارة، فإن التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل" لا يمكن أن يكون بديلاً عن تسوية مع الفلسطينيين، -والتي هي أمر ضروري وفقاً لوجهة نظر الإدارة – للحفاظ على "صورة إسرائيل "كدولة يهودية دولة ديمقراطية.

أوضح وزير الخارجية الأمريكي أن الالتزام الراسخ "بأمن إسرائيل" باقٍ

في الشأن الإيراني، أشار بلينكين إلى مساعي الإدارة للتوصل إلى تسوية سياسية بشأن الملف النووي، لكنه أوضح – في أعقاب تصريحات مماثلة أدلى بها مسؤولون حكوميون مؤخراً – أن "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة" إذا رفضت إيران القيام بما هو مطلوب منها.

رداً على الدعوة لفرض عقوبات على "إسرائيل"

على الرغم من أن الكلمات لم يتم ذكرها صراحة، إلا أن خطاب بلينكن قد عبر بالفعل عن دعمه للأهداف الأساسية لمنظمة"J-Street" ، لكنه رفض بشكل قاطع التوصيات بعيدة المدى التي قدمها اثنان من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين السابقين (كلاهما يهوديان) – "دان كارتزر" السفير الأمريكي في "إسرائيل" ومصر سابقاً، و"أهارون دافيد ميللر" من مخضرمي طاقم مفاوضات عملية السلام – في مقالهما في "واشنطن بوست" (29 تشرين الثاني 2022).

حيث استنكر "كارتزر وميلر" ضم أحزاب عوتسما يهوديت والصهيونية الدينية ونوعم إلى الحكومة، وعلى هذا الأساس ذكر أن الأزمة في العلاقات أكثر خطورة من أي وقت مضى – في ظل غياب الأمل في حل سياسي **–وبالتالي يجب على الولايات المتحدة:**

- **وقف تزويد "إسرائيل" بـ"الأسلحة الهجومية" التي قد تستخدم لإيذاء الفلسطينيين.**
- **مقاطعة وزراء الحكومة من الأحزاب المذكورة.**

- **توبيخ الدول الشريكة في "اتفاقات أبراهام" – الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب – لعدم تضامنها مع الفلسطينيين، مما يضر بأساس علاقاتهم مع الولايات المتحدة.(!)**

إشارات تحذير..

رغم ما سبق قوله، من الأفضل "للحكومة الإسرائيلية القادمة" – بمجرد تشكيل الفريق السياسي الذي سيقود الدولة (وزير الجيش، وزير الخارجية، مستشار الأمن القومي)، وتسليط الأضواء إليه وليس إلى شركاء الائتلاف – ألا تتجاهل هذه الإشارات من اليسار الأمريكي ويهود أمريكا، فالتعبيرات التي كانت خارجة عن الحدود تسللت إلى "التيار الرئيسي" ولم تعد مجرد ظواهر هامشية راديكالية للمعسكر اليساري في الحزب الديمقراطي.

يرى يهود الولايات المتحدة أنفسهم يقفون أمام أرواح شريرة "معادية للسامية"، سواء في اليسار التقدمي في الولايات المتحدة أو في دوائر اليمين المتطرف.

في ظل هذه الظروف يجب بذل المزيد من الجهد المركز والمنسق للتحدث مع المستويات العاملة في الإدارة ومع أصدقاء "إسرائيل" في الكونجرس، وبالطبع مع قيادة يهود أمريكا، في محاولة "لخفض ألسنة اللهب"، ولتحديد مكونات التعاون وتسليط الضوء على القضايا التي تتطابق فيها الرؤى بين "إسرائيل" والولايات المتحدة.

في ظل القيود السياسية، من المهم في الوقت الحاضر – قبل نقاط الحسم في النضال ضد المشروع النووي الإيراني- تجنب اتخاذ الخطوات في المجالات الحساسة، مثل توسيع المستوطنات أو التغييرات في قانون العودة، الذي سيؤدي إلى تفاقم الأزمة ويجعل من الصعب حشد الدعم في يوم الحاجة إليه.

* * *

معاريف: وزير خارجية العدو يعين "رونين ليفي" مديراً عاماً بالوزارة

قرر وزير خارجية العدو "إيلي كوهين" تعيين "رونين ليفي" 48 عاماً الملقب بـ "ماعوز" مديراً عاماً لوزارة الخارجية، خلفاً للدبلوماسي المخضرم "ألون أوشبيز" الذي أعلن استقالته صباح أمس الأحد.

بحسب صحيفة معاريف "ليفي" الذي يتحدث العربية بطلاقة كان مسؤولاً سابقاً في جهاز الشاباك، ووقف خلف سلسلة طويلة من العمليات الأمنية والاغتيالات، وأصبح من أعظم خبراء الشاباك في مواجهة منظمة حماس. كما عمل "ليفي" في مجلس الأمن القومي للعدو، وكان مستشاراً لوزير التعاون الإقليمي، ويمتلك خبرة واسعة في العلاقات الدولية وتطوير العلاقات مع كبار المسؤولين في جميع أنحاء العالم، وأقام علاقات سرية

مع دول عدة منها السودان وتشاد، وساهم كثيراً من وراء الكواليس في اتفاقيات التطبيع خاصة مع السودان، ونظم لقاءً بين نتنياهو وعبد الفتاح البرهان.

عمل "ليفي" بين عامي 2018 و2020 كموفد لرئيس وزراء العدو نتنياهو ورئيس الأمن القومي "بن شبات" للعالم العربي وإفريقيا، وكان "رجل الظل" الذي عمل بشكل أساسي في السر لتعزيز العلاقات. وأقام "ليفي" علاقات مع وزير الخارجية المغربي ومستشار ملك المغرب، كما كان مسؤولاً عن العلاقة مع رجال المخابرات المصرية فيما يتعلق **بقطاع غزة**، كما شارك في محادثات تتعلق بملف الأسرى في قطاع غزة.

* * *

روسيا ستزود إيران بـ 24 طائرة سوخوي المقاتلة

تستعد روسيا لتزويد إيران بطائرات مقاتلة من نوع سوخوي 35 مقابل تزويد الأخيرة لها بطائرات مسيرة خلال حربها المستمرة

ضد أوكرانيا. ووفقاً لصحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية سيصل إلى إيران 24 طائرة في مارس القادم، وسيتمركز بعضها في قاعدة القوات الجوية الإيرانية في أصفهان وسط البلاد.

تعهدت روسيا بتحسين التعاون العسكري بين البلدين إلى مستوى "غير مسبوق"، وكجزء من الاتفاقية الثنائية، ستوفر موسكو معدات دفاع جوي متطورة، فضلاً عن الصواريخ والمروحيات القتالية. جرت آخر عملية شراء لطائرات مقاتلة من قبل إيران في تسعينيات القرن الماضي، والتي تمت أيضاً من خلال وزارة الدفاع الروسية.

* * *

القناة السابعة: انخفاض في الأغلبية اليهودية بسبب الهجرة المتزايدة

قال موقع القناة السابعة العبري اليوم الأحد إن تحليلاً إحصائيًا أظهر انخفاض الأغلبية اليهودية نتيجة الارتفاع الكبير في الهجرة من الكيان "الإسرائيلي". وأجرى التحليل فريق مركز سياسة الهجرة لبيانات مكتب الإحصاء المركزي لعام 2022، إذ يدور في الخلفية نقاش حول نطاق تعديل قانون العودة. ويُظهر تحليل الإحصاءات المنشورة أنه على الرغم من تسجيل رقم قياسي خلال 23 عامًا في عدد المهاجرين الجدد، كان هناك انخفاض بنسبة 0.3في المئة في الأغلبية اليهودية في "إسرائيل".

وبحسب هذه المعطيات وبيانات المتابعة من السنوات السابقة، تبين أن الغالبية اليهودية في "إسرائيل" تقلصت إلى 73.6في المئة، بعد أن كانت في نهاية العام الماضي 73.9في المئة. وبعد ذلك استمرارا لاتجاه العقود

الثلاثة الماضية، حيث تراجعت الأغلبية اليهودية في "إسرائيل" بنحو 10في المئة، مع خسارة الغالبية اليهودية حوالي 1في المئة في المتوسط كل ثلاث سنوات.

يشار إلى أنه في السنة الماضية، حصل 77000 شخص على مكانة في إسرائيل، من بينهم 71000 مهاجر جديد وفقًا لقانون العودة. ومن بين المهاجرين الجدد، هناك 32 ألفًا فقط (أي 45في المئة فقط من العدد الإجمالي للمهاجرين) هم من اليهود، وبشكل عام، فإن 60في المئة من الحاصلين على مكانة في إسرائيل لعام 2022 ليسوا يهودًا.

* * *

بمشاركة شركتين إسرائيلية ومالطية: مخطط بناء للبطريركية الأرثوذكسية في القدس

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

تدفع بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس لتنفيذ مشروع يشمل نحو 3500 وحدة سكنية وفنادق ومركز تجاري على مساحة تتراوح بين 90 و140 دونما، في منطقة تمتد على طول طريق الخليل جنوبي مدينة القدس المحتلة وتشمل "غفعات همتوس" المقامة على أراض فلسطينية في بيت صفافا، وجبل أبو غنيم على جانبي الخط الأخضر.

ولفتت صحيفة "هآرتس" إلى أن المشروع يضاعف حجم البناء في منطقة يعارض الاتحاد الأوروبي البناء فيها منذ سنوات؛ وتكشف وثائق خطة البناء أن الأرض مملوكة للبطريركية الأرثوذكسية اليونانية، وهي واحدة من المبادرين للمشروع إلى جانب شركة "مشروع حي تلبيوت الجديد" الإسرائيلية، وشركة "دياني" القابضة المحدودة المسجلة في مالطا.

وأشار تقرير الصحيفة إلى أن المشروع المذكور يعتبر نسخة جديدة من المشروع الاستيطاني "غفعات همتوس د" الذي يأتي في إطار المساعي لفصل القدس عن بيت لحم والخليل. علما بأن الاتحاد الأوروبي كان قد حذّر من أن يؤدي البناء في هذه المنطقة إلى الإضرار بالاستمرارية الجغرافية للمناطق الفلسطينية في منطقة القدس، وعزل بيت صفافا عن سائر الأحياء الفلسطينية في القدس وبيت لحم. وأثارت الصحيفة شكوكا حول مشاركة بطريركية الروم الأرثوذكس في مشروع يثير الجدل والمخاوف من قطع التتابع الجغرافي للمناطق الفلسطينية في منطقة القدس، وذلك في ظل الشبهات التي تحوم حول تسريب أراضي تابعة للبطريركية لجمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية. وأفادت "هآرتس" بأن المحامية التي تمثل الشركة المالطية، هي ذاتها التي مثلت البطريركية اليونانية في عدد من الملفات القانونية.

والسبت، أصدرت بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس رسالة إلى أتباعها، اعترفت فيها بأن المخطط يشمل منطقة تقع على جانبي الخط الأخضر (أراضي 67 وأراضي 48)، وأشارت إلى أن المخطط يهدف لبناء مئات الوحدات السكنية لأتباع الطوائف المسيحية كجزء من المشروع. وجاء في إعلان البطريركية أنها "تعمل على بناء مشاريع في القدس بالتعاون مع رجال أعمال فلسطينيين ودوليين من أجل توفير حلول لمشاكل أزمة السكن والبطالة عبر استثمارات تساهم في تعزيز صمود أبناء رعيتها والمقدسيين على جميع انتماءاتهم وأطيافهم." وقالت إنه "من خلال مهندسين وذوي خبرة قامت بتقديم مخططات بديلة بالتعاون مع شركات دولية ومحلية بهدف زيادة احتمالات اعتماد سلطات التنظيم والبناء (الإسرائيلية) لمخططاتها البديلة وضمان الحفاظ على الأرض"، وأشارت إلى أن البلدية الإسرائيلية قبلت "مخطط المشروع الهيكلي الأولي المُقدم من قبلها (البطريركية) بالتعاون مع شركات استثمارية دولية ومحلية، متخذةً كافة التدابير والسبل القانونية للحفاظ على ملكية الأرض." وأضافت أن "المخطط التطويري للأرض والذي يقع قسم منها في مناطق 48 والقسم الآخر في 67، يتضمن بناء فنادق ومركز تجاري، ومكاتب وبنايات سكنية سيتم من خلالها توفير مئات الوحدات لأبناء الطوائف المسيحية"، لافتة إلى أن "عملية بلوغ مراحل الموافقة النهائية على المخطط الهيكلي المقترح من قبل البطريركية وتباعا الحصول على التراخيص اللازمة قد تستغرق سنوات عدة."

في المقابل، لم تنف بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس، في تعقيبها على تقرير "هآرتس"، أن يكون المخطط يخدم "جميع السكان إلى جانب أبناء الطائفة" دون مزيد من التفاصيل، وقالت إنه "بصفتها صاحبة الحق في المجمع ومن واجبها حماية ممتلكاتها وممارسة حقوقها في الأصول التي تملكها، بدأت بطريركية منذ أكثر من عقد، بالعمل مع أطراف دولية لتعزيز التخطيط لإنشاء مشروع ينطوي على استخدامات تجارية وفندقية وسكنية." وأضافت أن "في هذه الأيام، بدأ هذا النشاط أن يؤتي ثماره والمخطط يتقدم بطريقة تعود بالنفع على البطريركية وأتباعها وجميع السكان."

ونقلت "هآرتس عن الباحث في منظمة "عير عميم" الحقوقية الإسرائيلية، أفيف تترسكي، قوله إن "للأسف، إعلان الكنيسة عن مئات الوحدات السكنية للمسيحيين يوضح أن معظم البناء المخطط له - آلاف الوحدات السكنية - سيكون بناءً إسرائيليا"، وأضاف أنه "حتى إذا كان بعض البناء مخصصًا بالفعل للفلسطينيين، فلا يمكن أن يؤدي ذلك إلى تبييض البناء الإسرائيلي خارج الخط الأخضر وامتداد الحي الذي يتم بناؤه بهدف إدامة السيطرة الإسرائيلية في القدس الشرقية."

وتعطل البناء الاستيطاني في "غفعات همتوس" لسنوات، بسبب ضغوط من الولايات المتحدة، وفي عام 2020 تم طرح مناقصة لبناء 1,257 وحدة استيطانية في المنطقة، الأمر الذي اعتبره المجتمع الدولي والإدارة الأميركية، "خطوة مثيرة للجدل"، وتمت المصادقة على المناقصة في الأيام الأخيرة من ولاية الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الأمر الذي كان يهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض قبل تولي إدارة جو بايدن.

* * *

التضخم في إسرائيل عام 2022 وصل إلى 5.3في المئة... الأعلى منذ 20 عاما

ترجمة: محمود مجادلة .موقع عرب 48

سجل التضخم المالي في إسرائيل رقما قياسيا هو الأعلى خلال الأعوام الـ20 الماضية، وبلغ 5.3في المئة في معدله السنوي لعام 2022 الماضي، بحسب المعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أمس الأحد، وذلك في ظل ارتفاع مؤشر الأسعار للمستهلك خلال كانون الأول/ ديسمبر الماضي بنسبة 0.3في المئة.

وفي العام 2002 بلغ المعدل السنوي للتضخم 6.5في المئة، ومنذ ذلك الحين سجلت إسرائيل دالة تنازلية، علما بأنه في العام 2008 سجلت إسرائيل معدل تضخم بلغ 5.3في المئة، غير أن ذلك لم يكن في المعدل السنوي العام للتضخم خلال العام 2008 والذي كان قد بلغ مع نهاية العام 3.8في المئة.

وتوافق الارتفاع في مؤشر الأسعار للمستهلك في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، مع توقعات الخبراء، علما بأن مؤشر أسعار المستهلك (CPI) هو المؤشر الاقتصادي الرئيسي الذي يستخدم لتتبع معدل التضخم وتكلفة المعيشة في بلد ما. وترافق ذلك مع الزيادات الملحوظة في أسعار المواصلات العامة (1.1في المئة) والإسكان والخدمات الطبية (0.6في المئة)، وصيانة الشقق (0.2في المئة)، خلال كانون الأول/ ديسمبر الماضي، فيما سجلت انخفاضات ملحوظة في أسعار الفواكه والخضروات الطازجة والتي انخفضت بنسبة 2.8في المئة، والثقافة والترفيه بنسبة 1.4في المئة، والملابس والأحذية بنسبة 1.0في المئة، والأثاث والمعدات المنزلية بنسبة 0.7في المئة.

وخلال العام 2022، بحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، سجلت زيادة أسعار في قطاعات: المواصلات والاتصالات بنسبة 9.2في المئة، والإسكان بنسبة 6.3في المئة، وصيانة الشقق بنسبة 5.7في المئة، والغذاء بنسبة 3.6في المئة. في المقابل، تم تسجيل انخفاض في أسعار الملابس والأحذية بنسبة 4.6في المئة خلال العام 2022.

وفي ما يتعلق بأسعار الشقق وقطاع العقارات، والتي يتم قياسها بشكل منفصل عن مؤشر الأسعار للمستهلك، تظهر المعطيات ارتفاع أسعار الشقق بنسبة 0.3في المئة في الفترة بين شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر الماضيين، مقارنة بالفترة بين شهري أيلول/ سبتمبر إلى تشرين الأول/ أكتوبر الماضيين، ليسجل بذلك ارتفاع سنوي بنسبة 18.8في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

خطة نتنياهو لمواجهة الغلاء: كبح ارتفاع الكهرباء والمياه والوقود

في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير المالية، استعرض نتنياهو الخطة الاقتصادية لحكومته لمواجهة غلاء المعيشة، وتشمل الحد من الزيادات التي طرأت على أسعار الكهرباء والمياه وضريبة المسقفات والوقود. غير أن الارتفاع المسجل في قطاع العقارات تعتبر أقل بكثير من الزيادة المسجلة في الأسعار خلال الأشهر السابقة، مما أدى إلى خفض معدل الزيادات السنوية في الأسعار التي تجاوزت بالفعل حاجز الـ20في المئة. فيما ارتفعت قيمة أسعار إيجار الشقق السكنية بقيمة 0.5في المئة.

في المقابل، ارتفعت قيمت عقود الإيجار التي تم تجديدها خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر الماضيين، بنسبة 4.4في المئة، وفي ما يتعلق بالمستأجرين الجدد (الشقق التي تتضمنها العينة وشملت استبدال مستأجر بآخر جديد) سجلت زيارة بنحو 8.2في المئة، في معدل قياسي. ومن بين المواد والمنتجات، ارتفعت أسعار أجهزة تكييف الهواء (بنسبة 4.9في المئة)، والعزل المائي (بنسبة 2.3في المئة) ، وبلاط الجدران والأرضيات (بنسبة 2.1في المئة)، من جهة ثانية، انخفضت أسعار الشباك الحديدية (بنسبة 3.0في المئة) وأسعار الحديد للبناء (بنسبة 1.1في المئة).

* * *

استطلاعات

تايمز أوف إسرائيل: استطلاع رأي: الإسرائيليون منقسمون بشدة حول المحاكم والحقوق، لكنهم متحدون في التشاؤم و انعدام الثقة

يُظهر مؤشر الديمقراطية الإسرائيلي السنوي خلافات عميقة بين الجماعات العرقية والسياسية حول القضايا الساخنة، في حين أن الآمال بالمستقبل والثقة بالمؤسسات تتراجع على مستوى المجتمع

ما يقرب من نصف اليهود الإسرائيليين يشعرون أنه ينبغي أن يتمتعوا بحقوق أكبر من مجموعات المواطنين الأخرى، وفقا لمسح سنوي نُشر يوم الأحد، في حين أن أكثر من نصف الإسرائيليين بقليل يؤيدون قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين التي تقول إنها تقوض الديمقراطية.

أكد مؤشر الديمقراطية الإسرائيلي السنوي الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على الانقسامات العميقة – والمتنامية في كثير من الحالات – في المجتمع الإسرائيلي، ووجد أدلة على انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات العامة، وعدم الرضا عن الوضع الحالي، والتشاؤم بشأن المستقبل.

عند تلقيه التقرير يوم الأحد، قال رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ إنه يشعر "بقلق عميق" من بعض تقييمات الاستطلاع، بما في ذلك المستويات المتدنية للتوافق والتضامن مع الدولة ومؤسساتها. وقال "هذه أرقام غير

سارة تأتي على رأس أقسام أخرى من التقرير تعكس التوترات الداخلية في داخلنا"، وأضاف "بعبارة أخرى، فإن تماسكنا يضعف، وعلينا أن نفعل كل شيء لإعادة بنائه."

مع الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة وخلافها مع الجهاز القضائي حول خطة مثيرة للجدل لتقليص قدرة المحكمة على العمل كرقابة على الهيئة التشريعية، أشار المعهد الإسرائيلي للديمقراطية إلى وجود مستويات ثابتة من الدعم لسلطة المحكمة العليا لإلغاء القوانين التي أقرها الكنيست "إذا تبين أنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية." فقد وجد الاستطلاع أن 57في المئة من الإسرائيليين يؤيدون استخدام المحكمة لمثل هذه الصلاحيات، بزيادة طفيفة عن 56في المئة قبل عام و53في المئة في عام 2010، وهي المرات الأخرى الوحيدة التي أدرج فيها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية السؤال في استطلاعه.

يبدو أن التغيير ناتج إلى حد كبير عن زيادة الدعم العربي: وجد الاستطلاع أن الدعم اليهودي لسلطة المحكمة لإلغاء القوانين ظل مستقرا منذ عام 2010 عند 51في المئة -53في المئة. ومع ذلك، فقد قفز بين العرب من 61في المئة في عام 2010 إلى 74في المئة في عام 2021 ثم إلى 87في المئة في عام 2022. ووجد الاستطلاع أيضا دعما متزايدا بين أولئك الذين يُعرفون أنفسهم بأنهم من اليسار أو الوسط سياسيا، في حين كان أولئك الموجودون على اليمين أقل تأييدا إلى حد ما لفكرة أن تكون للمحكمة مثل هذه الصلاحيات.

قال رئيس المعهد يوحانان بليسنر، الذي أعرب عن معارضته لخطة الإصلاح القضائي التي يدفع بها وزير العدل ياريف ليفين، "البيانات ... واضحة: لا توجد أغلبية للمبادرات التي تسعى إلى إضعاف المحكمة العليا وتقويض السلطة القضائية." وقال بليسنر في بيان إن "الحزمة التشريعية التي يدفع بها وزير العدل ستؤدي إلى سلطة قضائية تسيطر عليها السلطة التنفيذية، وستقضي على فصل السلطات في ديمقراطيتنا، وستمنع المحكمة العليا من الدفاع عن حقوق المواطنين الأفراد."

ستسعى خطة ليفين، التي أثارت معارضة واسعة النطاق، إلى تشريع يحد من قدرة المحاكم على إبطال القوانين، مع منح السياسيين أيضا السيطرة على اختيار القضاة.

في غضون ذلك، وجد التقرير أن مستويات الثقة في المحكمة العليا استمرت في الانخفاض بين كل مجموعة تقريبا باستثناء اليهود اليساريين. من بين جميع اليهود الإسرائيليين، أجاب 41في المئة فقط بأنهم يثقون بالمحكمة، إلى جانب 40في المئة من العرب. انخفض كلا الرقمين من متوسط 59.5في المئة و55.9في المئة على التوالي خلال الأعوام 2003-2022.

وبالمثل، تراجعت الثقة بالنسبة للمؤسسات الأخرى، حيث انخفضت مستويات الدعم الحالية بشكل ملحوظ إلى أقل من المتوسطات متعددة السنوات. وفي المجتمع العربي، الذي يعاني من موجة جريمة مستمرة منذ سنوات، انخفضت الثقة بالشرطة إلى 13في المئة، انخفاضا عن حوالي 60في المئة قبل عقد من الزمن.

وجد الاستطلاع أنه لا توجد أي مؤسسة حكومية تتمتع بثقة أغلبية المواطنين العرب في عام 2022. في صفوف اليهود، استمر فقط الجيش الإسرائيلي (85في المئة) ورئيس الدولة (58في المئة) بالتمتع بدعم الأغلبية، في حين أن الأحزاب السياسية (9في المئة) والكنيست (15في المئة) كانت الأقل ثقة.

أظهرت الدراسة – التي شملت 1092 يهوديا إسرائيليا، معظمهم عبر الإنترنت، و219 عربيا إسرائيليا عبر الهاتف، في مايو ويونيو (مع بعض العناصر التي تم جمعها أيضا في أكتوبر) – أن 49في المئة من اليهود الإسرائيليين يوافقون على فكرة أنه ينبغي أن يكون لليهود حقوق أكثر من غير اليهود في إسرائيل.

يرتبط الرقم بالرقم القياسي الذي بلغ 49في المئة من الإسرائيليين اليهود الذين عبروا عن نفس المشاعر في عام 2013، ويستمر في الارتفاع المطرد في نسبة الإسرائيليين اليهود الذين يوافقون على الاقتراح – بعد أن هبط إلى 27في المئة في عام 2018. المستويات العالية من التأييد للفكرة لوحظت بين اليمينيين والحريديم، بينما كانت المستويات الأدنى بين اليساريين والعلمانيين.

نسبة اليهود الإسرائيليين الذين قالوا إنه يجب أن تكون هناك حاجة لأغلبية يهودية لاتخاذ "قرارات مصيرية" في الشؤون الخارجية والداخلية ظلت ثابتة عند 80في المئة و60في المئة تباعا. وقالت تمار هرمان، مديرة "مركز عائلة فيتربي لبحوث لرأي العام والسياسات" في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ""يتضح من مؤشر 2022 أن التشرذم المتزايد لمواقف الجمهور بشأن السياسة قد وصل إلى نقطة لم يعد واضحا فيها ما إذا كانت هناك قاعدة إسرائيلية مشتركة بشأن المسائل المبدئية، أو حتى بشأن الأسئلة العملية المتعلقة بالتعامل اليومي للدولة"، وأضافت "على مدى العقدين الماضيين، كان هناك أيضا تآكل في المواقف العامة بشأن المبادئ الأساسية للديمقراطية، وخاصة بين اليهود الإسرائيليين، فيما يتعلق بالمساواة المدنية."

مقارنة بنتائج عام 2019 (28في المئة)، اعتقد عدد أقل من الإسرائيليين اليهود (18في المئة) العام الماضي أن هناك توازنا جيدا بين العناصر اليهودية والديمقراطية في الدولة. وبحسب المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، فإن "38في المئة يعتقدون أن العنصر اليهودي أقوى من اللازم (في انخفاض من 47في المئة في عام 2019) و25في المئة (ارتفاعا من 18في المئة في عام 2019) يقولون إن العناصر الديمقراطية أقوى من اللازم، ويقول ما يقرب من الخمس (19في المئة) إنهم لا يعرفون." كما وجد الاستطلاع أن التشاؤم بشأن الحاضر والمستقبل آخذ في الازدياد. انخفضت نسبة اليهود الذين اعتبروا مكانهم في المجتمع على أنه "جيد" أو "جيد جدا" إلى 27في المئة، وهو أدنى مستوى يُسجل منذ عام 2008، بينما انخفض بالنسبة للعرب إلى 18في المئة، وهو أدنى رقم منذ ما يقرب من عقدين.

في جميع قطاعات المجتمع، ارتفع رقم الأفراد الذين صنفوا وضعهم على أنه "سيء" أو "سيء جدا" إلى 37في المئة، مقارنة بـ26في المئة في عام 2019، لكن يبدو أن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قام بتعديل هذا الرقم

إلى 30في المئة بعد استطلاع متابعة أجراه في أكتوبر. وتراجعت نسبة الإسرائيليين المتفائلين بشأن المستقبل إلى 49في المئة، مقارنة بـ 63في المئة قبل عام، وهي أدنى نسبة مسجلة في خمس مرات استطلعت فيها مبادرة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الأسئلة منذ عام 2012.

في هذه الدراسة احتفل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بالذكرى العشرين لبدء قيام المعهد بإجراء استطلاعات الرأي السنوية، والتي تهدف إلى إعطاء صانعي السياسة وجهة نظر واسعة النطاق للمواقف الإسرائيلية وكيف تغيرت منذ بدء الاستطلاع في عام 2003. وفي العقدين الماضيين منذ إطلاق مؤشر الصوت، استطلع المهد الإسرائيلي للديمقراطية 23356 شخصا. وبلغ هامش الخطأ في الاستطلاع الذي صدر يوم الأحد 2.76في المئة ±، وبلغ هامش الخطأ بين اليهود 3.02في المئة± وبين العرب 6.75في المئة.

* * *